



جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر في

العلوم السياسية

التخصص: تنظيمات سياسية وإدارية

من اعداد الطالبة:

-بعوش أسماء

بعنوان:

مكافحة الفساد كأداة لدعم شرعية النخب الحاكمة
- حالة الجزائر ما بعد حراك 2019 -

تحت إشراف:

د/بن كادي حسن

أعضاء لجنة المناقشة:

| الاسم واللقب | الرتبة العلمية | الصفة |
|----------------|----------------|---------|
| الامام سلمى | أستاذ محاضر | رئيساً |
| بن كادي حسن | أستاذ محاضر | مشرفاً |
| ولد عامر نعيمة | أستاذ محاضر | مناقشاً |

السنة الجامعية: 2024 - 2025

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الشكر والتقدير:

كن عالماً،...فإن لم تستطع فكن متعلماً،...فإن لم تستطع فأحب العلماء،...فإن لم تستطع فلا تَبْغِضْهُمْ.

الحمد لله الذي منّ عليّ بعونه وتوفيقه أن أتم هذا العمل الذي لم يكن ليرى النور لولا توفيقه سبحانه وتعالى.

وانطلاقاً من العرفان بالجميل فإنني أتقدم بالشكر الجزيل لأستاذي "بن كادي حسان" .على الإشراف والنصح والتوجيه.

وأتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى الأساتذة الأفاضل الذين سعوا جاهدين لم يد العون لنا في كل الأوقات وساندونا ووقفوا إلى جانبنا ودفعوا بنا إلى الأمام.

الشكر الموصول لأعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة مذكرة الماستر هذه.

أشكر أساتذتي الذين كانوا شموعا أضاعت مشوار دراستي :

أساتذة العلوم السياسية بجامعة جيجل.

أساتذة العلوم السياسية بجامعة ورقلة.

الفهرس

| الصفحة | المحتوى |
|--|--|
| 01 | الملخص |
| 02 | الشكر و التقدير |
| 03 | الفهرس |
| أ-هـ | مقدمة |
| الفصل الأول: الإطار النظري للفساد و الشرعية السياسية، والنخبة الحاكمة | |
| 19 | تمهيد |
| 19 | المبحث الأول : الفساد مظاهره وأشكاله و أسبابه |
| 19 | المطلب الأول : مفهوم الفساد وأنوعه |
| 21-19 | الفرع الأول: تعريف الفساد |
| 23-21 | الفرع الثاني: أنواع الفساد |
| 23 | المطلب الثاني: أسباب الفساد ومظاهره |
| 25-23 | الفرع الأول: مظاهر الفساد |
| 27-25 | الفرع الثاني: أسباب الفساد |
| 28 | المبحث الثاني: مفهوم الشرعية السياسية |
| 28 | المطلب الأول: تعريف الشرعية السياسية و أنواعها |
| 30-28 | الفرع الأول: تعريف الشرعية السياسية |
| 30 | الفرع الثاني: أنواع الشرعية السياسية |
| 31 | المطلب الثاني: مصادر الشرعية السياسية وأسباب فقدانها |
| 33-31 | الفرع الأول: مصادر بناء الشرعية السياسية |
| 33 | الفرع الثاني: أسباب فقدان الشرعية السياسية |
| 34 | المبحث الثالث: التأصيل النظري للنخب الحاكمة |
| 34 | المطلب الأول: مفهوم النخب الحاكمة |
| 35-34 | الفرع الأول: تعريف النخب الحاكمة |
| 36-35 | الفرع الثاني: الخصائص البنائية للنخب الحاكمة |
| 36 | المطلب الثاني: أنواع النخب الحاكمة و المداخل النظرية لدراسة مفهوم النخبة |
| 37-36 | الفرع الأول: المداخل النظرية لدراسة مفهوم النخبة |
| 39-38 | الفرع الثاني : أنواع النخب الحاكمة |
| 40 | خلاصة الفصل الأول |
| الفصل الثاني: مكافحة الفساد بعد حراك 2019 لدعم شرعية النخب الحاكمة في الجزائر | |

| | |
|-------|--|
| 42 | تمهيد |
| 42 | المبحث الأول: الإجراءات القانونية والمؤسسية لمكافحة الفساد في الجزائر بعد حراك 2019 |
| 43 | المطلب الأول: مظاهر تأثير الفساد على شرعية النخب الحاكمة في الجزائر - التوقيفات والمتابعات القضائية- |
| 45-43 | الفرع الأول: طبيعة الحراك الشعبي في الجزائر (الاحتجاجات) |
| 47-45 | الفرع الثاني: تفكك النخب الحاكمة في الجزائر |
| 47 | المطلب الثاني: دور المؤسسات المستحدثة في مكافحة الفساد في الجزائر بعد حراك 2019 |
| 48-47 | الفرع الأول: دور المؤسسات السياسية في مكافحة الفساد |
| 51-48 | الفرع الثاني: دور المؤسسات الإدارية في مكافحة الفساد |
| 53-51 | الفرع الثالث: دور المؤسسات القضائية في مكافحة الفساد |
| 54-53 | المبحث الثاني: واقع مكافحة الفساد في الجزائر بعد حراك 2019 ومتطلبات استمرار دعم شرعية النخب الحاكمة |
| 54 | المطلب الأول: تقييم اسهام آليات مكافحة الفساد في دعم شرعية النخب الحاكمة |
| 56-54 | الفرع الأول: الإعلام والجامعات والمجتمع المدني قلص من الفساد |
| 58-57 | الفرع الثاني: دور السلطات في مكافحة الفساد |
| 59-58 | الفرع الثالث: تقييم أداء مؤسسات مكافحة الفساد |
| 59 | المطلب الثاني: الرؤى المستقبلية لمكافحة ظاهرة الفساد في الجزائر كدعم لشرعية النخبة الحاكمة بعد الحراك |
| 60-59 | الفرع الأول: مراقبة الأشخاص والأشياء والأموال |
| 62-61 | الفرع الثاني: تفعيل القدرات المؤسسية للدولة لمحاربة الفساد ودعم شرعية النخبة الحاكمة |
| 65-63 | الفرع الثالث: تفعيل دور القوى الاجتماعية لمكافحة الفساد وتعزيز مكانة النخبة الحاكمة |
| 65 | خلاصة الفصل الثاني |
| 68-66 | الخاتمة |
| 71-69 | قائمة المراجع |
| 72 | الملخص |

مقدمة

إن الفساد ظاهرة عالمية تعاني منها أغلب دول العالم باعتبارها ظاهرة مستعصية مرتبطة بقيم وسلوكيات وأخلاقيات البشر عبر التاريخ، حيث أنها تمس كل من البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة على حد سواء، بغض النظر عن طبيعة نظامها، ولقد تم هذه الظاهرة عبر العصور والحضارات جاء ذكرها في القرآن الكريم لقوله تعالى في محكم تنزيله: " وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك قال إني أعلم ما لا تعلمون". فقد عرف الفساد طريقا إلى البشر متخذًا لنفسه أشكالًا شتى واتباع أساليب متباينة، مؤديا على آثار متفاوت نتائجها باختلاف صورته وميادينه وتباين أحجامه.

وهو يعد ظاهرة مصاحبة للحضارة البشرية، وجزء لا يتجزأ من الصراعات الاجتماعية والسياسية القديمة، فما قامت ثورة أو سقطت أنظمة أو نهضت أمم إلا وكان الفساد عنصرا فعالا في تحقيق ذلك، فلا يخلو منه أي مجتمع مهما بلغ تطورا ونموا. وقد نالت هذه الظاهرة في العقد الأخير اهتمام العديد من الباحثين في مختلف الاختصاصات كالاقتصاد، وعلم السياسة والاجتماع وبالأخص القانون، كلها اجتمعت حول أن الفساد جريمة قانونية وسياسية وأخلاقية يهدد الاستقرار المجتمعي وازدهار الدول والتنمية فيها، لذا وجب تكاتف الجهود لمكافحة الظاهرة.

ولعل الجزائر من أبرز دول العالم النامي التي تعرف انتشارا واسعا للفساد بجميع أنواعه وأشكاله، فقد تفاقمت فيها جرائم الفساد وبنات تهدد استقرار وديمقراطية الدولة الجزائرية وعائقا حقيقيا أمام التنمية والاستثمار فيها وكذا المدمر الأساسي في المساس بسمعة الدولة وكفاءة مؤسساتها ومصداقيتها.

ومع تفاقم هذه الظاهرة أكثر في الجزائر وما نتج عنه من استبداد النظام وانحياز قيم العدالة وسيادة القانون وتدهور الوضع المعيشي للمجتمع الجزائري، وعدم وجود إرادة سياسية حقيقية لمحاربة الفساد والنهوض بدولة الحق والقانون، الأمر الذي دفع بالشعب إلى إعلان التمرد على النظام الفاسد، وذلك بإحداث انتفاضات سنة 2019 أين طالب بالتغيير واسترجاع السلطة من الأيدي الفاسدة وذلك بما يعرف بالحراك.

ونتيجة للأوضاع الراهنة من جهة، وسعي النخبة الحاكمة وراء الشرعية التي تعتبر من أبرز المسائل التي تؤثر على علاقة الدولة بالمجتمع، وتعبر عن مدى امتثال النظام السياسي للإجماع الشعبي، وذلك بتوفر اعتقاد وقناعة لدى المحكومين بجدارة النخبة السياسية الحاكمة باحتلال مركز السلطة السياسية، وعلى النظام الحاكم تكريس هذه القناعة الشعبية باستمرار، وهو ما سعت له النخبة الحاكمة بعد الحراك من خلال الاستجابة لمطالب الشعب بمحاربة ظاهرة الفساد، وقد تدخلت الإرادة السياسية للحد من هذه الظاهرة، وكأول خطوة قامت بها للمساهمة في الحد من الظاهرة استحداث مؤسسات وآليات جديدة في التعديل الدستوري لسنة 2020، حرصت من خلاله على تكييف الآليات القانونية والمؤسسية نظرا لارتفاع قضايا الفساد.

1. أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في الآتي:

إن موضوع مكافحة الفساد والوقاية منه يعد من المواضيع الهامة في الوقت الحاضر، خصوصا وأن الجزائر تعيش الفساد في جميع هياكلها الإدارية والسياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية، أدى إلى خروج المواطنين للمظاهرات رافضين الوضع القائم ومطالبين بالتغيير الجذري في النخبة الحاكمة، وبالتالي كان من الواجب علينا التطرق إلى هذا الموضوع وتسليط الضوء على مدى استجابة النظام السياسي والنخبة الحاكمة لمطالب الشعب، وذلك من خلال مكافحة الفساد عن طريق سن التشريع الجزائري لقوانين وآليات مكافحته، من أجل كسب رضى الشعب وتأييد استمرارها في الحكم .

2. أهداف الدراسة:

من خلال خوض غمار البحث حول مكافحة الفساد كدعم لشرعية النخبة الحاكمة نتناول مجموعة من الأهداف، وهي:

- تسليط الضوء على النخبة الحاكمة والشرعية والفساد والتعريف بهم.
- التشخيص الدقيق لظاهرة الفساد ومعرفة الواقع الحقيقي لهذه الظاهرة في الجزائر.
- التعرف على أداء المؤسسات المستحدثة لمكافحة الفساد في الجزائر بعد الحراك وتقييم مدى فعاليتها في مكافحته.
- معرفة دور النخبة الحاكمة في مكافحة الفساد سعيا منها لدعم شرعيتها في الحكم.

3. مبررات اختيار الموضوع

- تتلخص الدوافع الموضوعية في تناول هذه الدراسة حول النخبة الحاكمة في ضوء المتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والإدارية الناتجة عن انتشار ظاهرة الفساد والبحث عن التدابير والوسائل لمحاربتها، وهي الأسباب المتعلقة بموضوع الدراسة، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:
- قلة الدراسات حول هذا الموضوع
- موضوع مكافحة الفساد ظاهرة حديثة الساعة .
- تبيان مدى فعالية الهيئات والمؤسسات التي أنشأتها النخبة الحاكمة قصد مكافحة الفساد سعيا منها لكسب الشرعية.

4. الدراسات السابقة:

- دراسة لـ: "زيري عبد الله، 2009"، بعنوان: النخبة السياسية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص: التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر.

تتمحور هذه الدراسة حول طبيعة النخبة السياسية الجزائرية وعلاقتها بالدولة عموما وبالنظام السياسي خصوصا، ومن ثم فإن الغرض من الدراسة هو تحليل وتفسير ظاهرة النخبة السياسية في الجزائر وما لها من أبعاد مختلفة ولا سيما رسم السياسة العليا للبلاد وهذا من خلال أبعادها التاريخية.

وانطلقت من تساؤلات أن النخبة السياسية في الجزائر لها دور كبير، حيث يراها البعض بأنها مجموعة من الأفراد المهيمنة على عملية صنع القرار السياسي وتخطيط سياسات المجتمع بوجه عام، بل يراها البعض الآخر بأنها هي التي تمارس السلطة بشكل شرعي أو غير شرعي تطالب بحقوقها في ممارستها أو تعتقد أن لها حق ممارستها على الجماعات الأخرى التي ترتبط بها؟

واعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي المقارن من خلال تقديم نظرة شاملة حول النخبة السياسية في الجزائر قصد الاستفادة من تجارب الماضي و أخذ الدروس والعبر من تلك التجارب.

ومن خلال اطلاعنا على هذه الدراسة لقد تداخلت مع دراستنا في فهم طبيعة النخبة السياسية في الجزائر وعلاقة هذه النخبة بالنظام السياسي الجزائري طيلة فترة ما بعد الاستقلال وكيفية رسم السياسة العليا للبلاد من خلال الشرعية الثورية، والاطلاع على مصادر قوة النخبة السياسية وتوجهاتها الفكرية وانتمائها الايديولوجي.

■ دراسة لـ: "خيرة بشيخ، 2018"، بعنوان: المصادر الكلاسيكية والحديثة وما بعد الحداثية لتغير الشرعية السياسية"، مقال في مجلة الدراسات الاجتماعية والاقتصادية، جامعة الأغواط.

حيث قامت الباحثة بتقسيم المقال إلى ثلاث محاور، تطرقت من خلالها إلى الإطار المفاهيمي للشرعية السياسية من خلال معالجة مصادرها الكلاسيكية والحديثة للشرعية السياسية، ثم تناولت المصادر ما بعد الحداثة الشرعية. وتوصلت الباحثة من خلال دراستها إلى أن الشرعية في الجزائر عرفت أكثر من مصدر، وهو ما يمكن من انتقال السلطة وفقا لتغير مصادر شرعيتها، ويحدث ذلك نتيجة لتحول إيديولوجية الوحدات السياسية ونظامها السياسي، سواء حدث ذلك بطريقة سليمة أو عن طريق العنف أو بواسطة التطورات السياسية أو الاقتصادية. وتتضح الفجوة التي تغطيها هذه الدراسة بالنسبة إلى الدراسة التي نحن بصدد القيام بها، في أن هذه الدراسة ركزت على المصادر الكلاسيكية والحديثة وما بعد الحداثية لتغير الشرعية السياسية، أما دراستنا فإنها تركز على إشكالية الشرعية وعلاقة الدولة (النخبة الحاكمة) بالمجتمع في الجزائر عموما وفترة ما بعد حراك 2019 خصوصا.

5. إشكالية الدراسة

نتيجة طغيان ظاهرة الفساد في الجزائر من جهة، وسعي النخبة الحاكمة من جهة أخرى وراء الشرعية من خلال سعيها بعد الحراك للاستجابة لمطالب الشعب بمحاربة ظاهرة الفساد، وكأول خطوة قامت بها للمساهمة في الحد من الظاهرة استحداث مؤسسات وأليات جديدة وسن تشريعات ونصوص تعالج الفساد. و بناءا على هذا فقد طرحنا إشكالية: هل ساهمت مكافحة الفساد في كسب شرعية النخب الحاكمة ما بعد حراك

2019 في الجزائر؟

6. فرضيات الدراسة:

للوصول إلى إجابات حول الاشكالية قمنا بصياغة مجموعة من الفرضيات، والتي نعتبرها كإجابات أولية سوف نقوم باختبارها من خلال الدراسة:

- تزايد وتنامي الفساد في الجزائر راجع لعدم فعالية أداء المؤسسات المستحدثة مما يستوجب تطوير أدائها وأدوارها.
- سيطرت النخب الحاكمة على مؤسسات مكافحة الفساد وتسخيرها لدعم شرعيتها أحد أهم أسباب استمرار ظاهرة الفساد لليوم.

7. الاطار المنهجي للدراسة :

حتى تتمكن من الامام بكل ما هو متعلق بظاهرة مكافحة الفساد وكيفية تأثيرها على شرعية النخب الحاكمة، تم الاعتماد على:

▪ المنهج الوصفي التحليلي:

يستخدم هذا المنهج لدراسة المشكلات المتعلقة بالمجالات الانسانية وطرق التحليل وتفسير الظواهر بشكل علمي منظم، فيعتمد هذا المنهج على جمع معلومات حول الظاهرة محل الدراسة والبحث عن مفهومها ومستوياتها المختلفة، وعليه فموضوع الفساد ومدى تأثيره على شرعية النخب الحاكمة يستدعي شرح وتفسير وتوضيح أهم المصادر التي تستمد منها شرعية النخب الحاكمة، وشرح أهم العوامل والأساليب التي انتهجتها النخب الحاكمة في الجزائر بعد حراك 2019 لمكافحة الفساد، والوقوف كذلك عند أبرز المحددات والتحديات لهذه الاشكالية، مع التطرق بالوصف والتحليل إلى أبرز المسائل التي تساهم في تعميق الشرعية في الجزائر من خلال المؤسسات والآليات القانونية وسن تشريعات وقوانين ونصوص.

▪ الاقتراب التاريخي:

ساعدنا هذا الاقتراب التاريخي بطريقة علمية صحيحة في جمع البيانات والمعلومات عن الشرعية وانعكاساتها على علاقة الدولة بالمتجمع قبل الحراك من جهة، وتفشي ظاهرة الفساد بشكل كبير أدى إلى خروج المواطنين والمطالبة بمحاربه و اسقاط النظام السياسي، فالمنطق أن دراسة الحاضر أي دراسة ظاهرة الفساد ما بعد حراك 2019 وتأثيرها على شرعية النخبة الحاكمة وفهمها لا تتم إلا من خلال فهم الماضي واستيعابه.

▪ الاقتراب القانوني والمؤسسي:

تم اعتماده لدراسة وتحليل بعض القوانين والنصوص وتفسيرها، بالإضافة إلى تفسير البناء المؤسسي لكل من المؤسسات السياسية والإدارية والقضائية لمكافحة الفساد في الجزائر بعد حراك 2019.

8. حدود الدراسة:

- العلمية: يكمن في معرفة اسهام مكافحة الفساد في دعم شرعية النخب الحاكمة في الجزائر بعد حراك 2019..

■ الزمانية: تمت هذه الدراسة خلال فترة ما بعد الحراك 2019 إلى 2025.

9. هيكل الدراسة:

لتحقيق الأهداف والإجابة على التساؤلات المطروحة وفق منهجية تتلاءم مع طبيعة موضوع البحث، ويتم معالجة إشكالية البحث، فقد تم تقسيم الدراسة بما يحقق أهدافها كما يلي:
قمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول الجانب النظري المفاهيمي، والفصل الثاني تشريح الظاهرة المدروسة وتحليل واقعها، حيث:

تناولنا في الفصل الأول الذي كان بعنوان الإطار النظري للفساد والشرعية السياسية والنخب الحاكمة ، والذي تناولنا فيه ثلاث مباحث ، المبحث الأول بعنوان الفساد مظاهره وأشكاله و أسبابه ، والمبحث الثاني بعنوان مفهوم الشرعية السياسية، ثم المبحث الثالث بعنوان التأصيل النظري للنخب الحاكمة .

أما الفصل الثاني: مكافحة الفساد بعد حراك 2019 لدعم شرعية النخب الحاكمة في الجزائر ، تطرقنا من خلاله إلى الإجراءات القانونية والمؤسسية لمكافحة الفساد في الجزائر بعد حراك 2019 في المبحث الأول، وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى واقع مكافحة الفساد في الجزائر بعد حراك 2019 ومتطلبات استمرار دعم شرعية النخب الحاكمة.

10. صعوبات الدراسة:

لا يخلو أي بحث علمي من الصعوبات مهما كانت درجته ومستواه، ومن بين الصعوبات التي واجهتنا في دراستنا هذه ما يلي:

- حداثة موضوع النخبة الحاكمة بعد حراك 2019 في الجزائر لاحظت انعدام تام للمراجع الأكاديمية حوله.
- نقص المرجع الأكاديمية الجديدة التي تربط بين متغيرات الدراسة، أي بين متغير مكافحة الفساد ومتغير النخبة الحاكمة بعد حراك 2019 وبحثها عن الشرعية من مكافحة هذه الظاهرة.

الفصل الأول:

الإطار النظري للفساد والشرعية السياسية والنخب الحاكمة

إن الفساد ظاهرة قديمة عرفتها البشرية على مر كل الأزمنة، وقد كانت العامل الأساسي في انهيار وسقوط أغلب الحضارات والأنظمة ومحرك للثورات والانتفاضات قديما وحديثا وتزايدت هذه الظاهرة وكذا الاهتمام بها بشكل ملحوظ في العقد الأخير.

وفي هذا الفصل سنتطرق إلى الإطار المفاهيمي للفساد ومختلف أنواعه وكذا مفهوم الشرعية السياسية وأنواع الشرعية وأسباب فقدها أو أهم العوامل التي تجعل المحكومين يفقدون ثقتهم في السلطة وصولا إلى النخب الحاكمة مدلولها وأهم أنواعها.

المبحث الأول: الفساد مظاهره وأشكاله وأسبابه

إن ظاهرة الفساد أصبحت ظاهرة عالمية متفشية بمستويات واسعة في كثير من دول العالم خصوصا منها المتخلفة، كما أن حجم الفساد العالمي ارتفع في السنوات الأخيرة وأصبح في تزايد خطير والأخطر من هذا أن الفساد بشكل عام أصبح يهدد مؤسسات الدولة وقواعدها، ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى مفهوم الفساد وأنواعه كمطلب أول، ثم أسباب الفساد ومظاهره كمطلب ثاني.

المطلب الأول: مفهوم الفساد وأنواعه

من خلال هذا المطلب سيتم تبيان مفهوم ظاهرة الفساد من جميع النواحي (اللغوية وكذا الاصطلاحية) تبعا لمختلف الهيئات والمنظمات الدولية التي تدارسته ، بالإضافة إلى ذلك تعرف تعددا في الأنواع ، وبهذا نقسم المطلب إلى فرعين: الأول حول مفهوم الفساد ، والثاني نستعرض فيه أنواعه.

الفرع الأول: تعريف الفساد

اتفق أغلب الباحثين على كون ظاهرة الفساد من أخطر الآفات التي تعاني منها المجتمعات مند الأزل وحتى وقتنا الراهن، غير أنهم لم يجمعوا على تعريف محوصل لها، وذلك بالنظر لتباين أيديولوجيتهم، وكذا اختلاف الزمان والمكان الذي اعتمد فيه المصطلح.

أولا/ المفهوم اللغوي لمصطلح الفساد

الفساد لغة: أي العطب والتلف وخروج الشيء عن كونه منتفعا به.²

قال ابن منظور في كتابه لسان العرب : الفساد نقيض الصلاح، فَسَدَ، يُفْسِدُ، يَفْسُدُ، فسادا ، فسودا فهو فسودٌ و فسيدٌ و تفساد القوم: تدابروا وقطعوا الأرحام، واستفسد السلطان قائده إذا أساء إليه حتى استعصى عليه، والمفسدة خلاف المصلحة، والاستفساد خلاف الاستصلاح، وقالوا هذا الأمر مفسدة للشيء ما أي فيه فساد.³

¹ حاحة عبد العالي، (الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، أطروحة دكتوراه في الحقوق، تخصص: القانون العام، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2013)، ص12.

² مجموعة مؤلفين أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، مكافحة الفساد. ج1، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 13.

³ حاحة عبد العالي، المرجع السابق، ص 12.

الفصل الأول: الإطار النظري للفساد والشرعية السياسية والنخب الحاكمة

وترجم معجم: اكسفورد كلمة " corruption " فساد —: تعفن، تلف، ارتشاء، تحريف.¹
أما معجم " كامبردج " فقد عرف كلمة الفساد: هو سلوك غير قانوني أو سيء أو غير أمين، خاصة عندما يمارس من قبل أشخاص في مواقع السلطة.²

ثانيا/ المفهوم الاصطلاحي للفساد

لقد اختلف الفقهاء حول وضع تعريف موحد لجريمة الفساد، وهذا لتعدد الاستخدامات لهذا المصطلح اليوم في مجالات عديدة ولتعدد أنواعه، إلا أن الفقهاء قد اعتمدوا على التعريف الذي قدمه البنك الدولي والذي عرفه على أنه " سوء استغلال السلطة العامة من أجل الحصول على مكاسب خاصة".³
عرف المفكر صموئيل هنتجتون الفساد على أنه: سلوك الموظف العام ينحرف عن المعايير المتفق عليها لتحقيق أهداف وغايات خاصة.⁴

منظمة الشفافية الدولية: هو سوء استخدام السلطة العامة بربح أو منفعة خاصة.
حسب اتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع ومكافحة الفساد، الفساد يقصد به: الأفعال والممارسات غير الشرعية أو المحظورة فيما يتعلق بالجزاءات المتضمنة في هذه الاتفاقية.⁵

والفساد أيضا هو سوء استعمال أو استخدام المنصب أو السلطة للحصول على إعطاء ميزة من أجل تحقيق مكسب مادي أو قوة أو نفوذ على حساب الآخرين وعلى حساب القواعد واللوائح القائمة.⁶
كما عرف الفساد على أنه ذلك السلوك الذي ينتهك القواعد القانونية الرسمية التي يفرضها النظام السياسية القائم على مواطنيه، وبالرغم مما قدمه هؤلاء القانونيين من توضيح في تعريفهم لهذه الظاهرة إلا أنهم تعرضوا لبعض الانتقادات بسبب جمود القانون، كذلك إن القوانين والتشريعات تعتبر نسبية فكل مجتمع له قوانينه المتعلقة به، فما هو قانوني وشرعي في مجتمع لا يعتبر كذلك في مجتمع آخر.⁷

الفساد هو: سوء استخدام السلطة العامة من أجل الكسب أو الربح أو من أجل تحقيق هبة أو مكانة اجتماعية أو من أجل تحقيق منفعة لجماعة أو طبقة بالطريقة التي يترتب عليها خرق القانون أو مخالفة التشريع ومعايير.⁸

¹ بن عيسى رحال محمد الأمين وسايح جمال، آليات مكافحة الفساد في الوظيفة العامة، (مذكرة ماستر في الحقوق)، تخصص: قانون معمم، قسم

الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم، 2017، ص 11.

² بن عيسى رحال محمد الأمين وسايح جمال، نفس المرجع، ص 11.

³ بن عيسى رحال محمد الأمين وسايح جمال، نفس المرجع، ص 12.

⁴Gopal J. Yadav, "corruption in developing countries: causes and solutions", global blues and sustainable development, the emerging challengers for bureaucracy, technology and governance, international political science association, university of September 2005, p 01.

⁵ عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود، الفساد والإصلاح. اتحاد كتاب العرب للنشر، سوريا، 2003، ص 28.

⁶ محمد مصطفى سليمان، دور حكومة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري: دراسة مقارنة. دار الجامعة للنشر، مصر، 2009، ص 35.

⁷ بودي حسنين الحمدي، الفساد الإداري (لغة المصالح). الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 17.

⁸ السيد علي شتا، الفساد الإداري والمجتمع المستقبل. مكتب ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص ص 43-44.

الفصل الأول: الإطار النظري للفساد والشرعية السياسية والنخب الحاكمة

أما موقف المشرع الجزائري من تعريف الفساد: فمصطلح الفساد جديد في التشريع الجزائري، إذ لم يستعمل قبل سنة 2006، كما لم يجرم في قانون العقوبات، غير أنه بعد تصديق الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد سنة 2006 بموجب المرسوم الرئاسي رقم: 04/128، المؤرخ في 19 أفريل 2004، كان لزاما عليها تكييف تشريعاتها الداخلية بما يتلاءم وهذه الاتفاقية، فصدر قانون الوقاية من الفساد ومكافحته رقم: 06-01 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المعدل والمتمم، والذي جرم الفساد بمختلف مظاهره.

وبالرجوع إلى القانون 06-01 نجد أن المشرع الجزائري انتهج نفس اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، إذ أنه اختار كذلك عدم تعريف الفساد تعريفا فلسفيا أو وصفيا بأن انصرف إلى تعريفه من خلال الإشارة إلى صورته ومظاهره، وهذا ما تؤكدته*الفقرة أ من المادة 02 من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته.¹ مما سبق يتضح التباين في مفاهيم الفساد انطلاقا من الآراء والاتجاهات حول هذا المفهوم حاولنا وضع تعريف قد يكون شاملا لكل تلك التعاريف:

" الفساد هو كل السلوكيات المنحرفة والصادرة عن الموظف العام في إحدى المؤسسات العامة في مستوى من مستوياتها، بحيث تتعارض تلك التصرفات مع الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي ومع قيم ومبادئ المجتمع، وكذا مبادئ العمل الوظيفي".

الفرع الثاني: أنواع الفساد

يقسم الفساد حسب عدة معايير منها حجمه، وانتظامه، واتساعه، ومجاله وغيرها على النحو التالي:

أولا/ الفساد حسب درجة التنظيم

حسب هذا المعيار هناك ثلاث أنواع رئيسية للفساد، وهي:

-**الفساد العرضي (الفردية):** يشير هذا النوع إلى كافة أشكال الفساد العرضية الفردية، والتي تعبر عن سلوك شخصي بين السياسيين أو الموظفين العموميين، ويكون مؤقتا وليس منتظما مثل: الاختلاس، المحسوبية، المحاباة، سرقة الأدوات المكتبية أو بعض المبالغ الصغيرة.²

-**الفساد المؤسسي (الشامل):** وهو نهب واسع النطاق للأموال والممتلكات الحكومية عن طريق صفقات وهمية أو تحويل ممتلكات عامة إلى مصالح خاصة بدعوى المصلحة العامة.

¹ عبيدي الشافعي، قانون الوقاية من الفساد ومكافحته: النصوص التطبيقية، الاتفاقيات الدولية والبروتوكولات المكملة لها التي صادفت عليها الجزائر بتحفظ. دار الهدى، الجزائر، 2008، ص 03.

* نصت الفقرة أ من المادة 2 من قانون 01/06 على الفساد " كل الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من هذا القانون".

² عطا الله خليل، مدخل مقترح لمكافحة الفساد في العالم العربي. جامعة الدول العربية و المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2009، ص 342.

الفصل الأول: الإطار النظري للفساد والشرعية السياسية والنخب الحاكمة

-الفساد المنظم: وهو الذي ينتشر في الهيئات والمؤسسات والإدارات المختلفة من خلال إجراءات وترتيبات محددة ومعدة مسبقا يعرف من خلالها مقدار الرشوة، آلية دفعها، وكيفية إنهاء المعاملة، بمعنى أن تدير العمل برمته شبكة مترابطة للفساد يستفيد ويعتمد كل منها على الآخر¹.

ثانيا/ الفساد حسب انتماء الأفراد المنخرطين فيه

حسب هذا المعيار هناك نوعين للفساد، هما:

-فساد القطاع العام: وهو الفساد المتفشي في الإدارة الحكومية وجميع الهيئات العمومية التي تتبعها، ويتم فيه استغلال المنصب العام لأجل الأغراض والمصالح الخاصة والشخصية. إلا أن القطاع العام يعد مجالاً شخصياً للانحرافات الإدارية من رشاي وشاوي واستغلال المنصب العام.²

-فساد قطاع الخاص: ويعني استغلال نفوذ القطاع الخاص للتأثير على مجريات السياسة العامة للدولة، باستعمال مختلف الوسائل من رشوة وهدايا، هذا من أجل تحقيق مصلحة شخصية كالإعفاء من الضريبة والحصول على مساعدات واعانات.³

ثالثا/ الفساد من حيث الحجم

وفقاً لهذا المعيار نجد الفساد ينقسم إلى:

-الفساد الكبير: وهو الذي ينتشر في الدرجات الوظيفية العليا للإدارة ويقوم به كبار المسؤولين، رؤساء الدول، الوزراء والموظفين في الدولة لتحقيق أهداف مادية أو اجتماعية كبيرة. وهو من أخطر أنواع الفساد لتكليفه الدولة مبالغ ضخمة.⁴

-الفساد الصغير: عادة ما ينتشر هذا النوع في المستويات الوظيفية الدنيا، ويرتكب من قبل صغار الموظفين، ويتعلق بممارسات الفساد التي تستهدف منافع وعوائد محدودة في قيمتها، كما أن المقابل المالي بسيط إلى حد مقارنته بالفساد الكبير.⁵

رابعا/ الفساد من ناحية الانتشار (النطاق الجغرافي)

ينقسم إلى :

-الفساد الدولي: يأخذ هذا النوع من الفساد مدى جغرافي واسع وعالمي يتجاوز الحدود الإقليمية، وتتعدد وسائل الفساد الدولي منها: الشركات المتعددة الجنسيات، المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي.⁶

¹ عطا الله خليل، نفس المرجع، ص 342.

² كريمة كمال، فساد الكبار: الرشاي، العمولات، ونهب المال العام. مطابع روز اليوسف الجديدة، 1996، ص 42.

³ كريمة كمال، نفس المرجع، ص 42.

⁴ ناصر عبيد، ظاهرة الفساد مقارنة سوسولوجية اقتصادية. دار المدى، سوريا، 2002، ص 72.

⁵ George Abed and Sanjeev Gupta, the economics of corruption economic performance, editors george Abed and Sanjeev Gupta, Washington Inf 2002,p4.

⁶ حاحة عبد العالي، المرجع السابق، ص 28.

الفصل الأول: الإطار النظري للفساد والشرعية السياسية والنخب الحاكمة

ولقد ذكر تقرير منظمة الشفافية لسنة 2005 أن الشركات الأمريكية هي أكثر الشركات التي تمارس الفساد في الدول النامية للحصول على المشاريع، تليها الشركات الفرنسية والصينية والألمانية¹.
- الفساد المحلي: وهو الفساد الذي ينتشر داخل الدول ولا يتجاوز حدودها الإقليمية ولا يخرج عن كونه فساد صغار الموظفين.²

المطلب الثاني: أسباب الفساد ومظاهره

تتطرق من خلال هذا المطلب إلى ذكر أهم الأسباب لانتشار ظاهرة الفساد ومظاهره كالآتي:

الفرع الأول: مظاهر الفساد

لقد انتشرت مظاهر الفساد في الفترة الأخيرة واتسعت مجالاتها وأشكالها وتعددت صورها، ولم تعد تقتصر على دول معينة وإنما أصبحت تعاني منها كل دول العالم دون تمييز.

أولاً/ الاختلاس كمظهر من مظاهر الفساد

إن اختلاس الممتلكات أو تبديدها أو تسريبها بشكل آخر هو جرائم مترادفة من الناحية العامة، تشمل سرقة موظف حكومي لممتلكات مؤتمن عليها أو إساءة استعمالها، ويعد الاختلاس وتبديد الممتلكات إلى جانب الرشوة القنوات الرئيسية للفساد الكبير، حيث يتمكن موظفون كبار من تكديس مبالغ طائلة من المال بسرعة عبر نهب الخزائن العامة التي يمكن الوصول إليها بحكم مناصبهم.³

ثانياً/ الإثراء غير المشروع كوجه آخر للجريمة الفساد

تعرف المادة 20 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الإثراء غير المشروع لمسؤول عمومي بأنه "زيادة موجوداته زيادة كبيرة لا يستطيع تعليلها بصورة معقولة قياساً بدخله المشروع".⁴

ثالثاً/ شراء الأصوات وتزوير الانتخابات كشكل من أشكال الفساد السياسي

تشير الدراسات التي تناول ظاهرة فساد الأحزاب وتزوير الانتخابات إلى أنها عرفت في العالم بأسره، وأن الفساد السياسي يكثر في الدول التي تحدد فيها الانتخابات المستقبل السياسي للأحزاب والنخب السياسية المختلفة إمكانيات وصولها إلى السلطة.⁵

رابعاً/ غسل الأموال ودوره في تزايد الفساد المالي

¹ زياد عربية بن علي، الفساد: أشكاله، أسبابه، دوافعه وآثاره ومكافحته، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 16، ب ت ن، ص 3.

² زياد عربية بن علي، نفس المرجع، ص 3.

³ عزت حسين، الجرائم الماسة بالترهارة بين الشريعة والقانون: دراسة مقارنة. الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1987، ص 33.

⁴ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكافحة الفساد: أطر دستورية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مركز العمليات الانتقالية الدستورية:

المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2014، ص 25.

⁵ عبد الرحمان أحمد هيجان، الفساد وأثره على الجهاز الحكومي. مركز الدراسات والبحوث، السعودية، 2010، ص 15.

الفصل الأول: الإطار النظري للفساد والشرعية السياسية والنخب الحاكمة

يعني غسيل الأموال تحويل أو إخفاء الإيرادات المتأتية عن الجريمة بما في ذلك فعل الفساد محاولة لتمويه الأصول غير المشروعة للإيرادات، وعلى الرغم من أن غسيل الأموال يحدث بعد مباشرة الفعل الفاسد، فمن الضروري منعه لأن وكالات إنفاذ القانون لن تتمكن من تحديد الممتلكات المسروقة وإعادتها إلى الملكية العامة في حالة نجاحها من غسيل الإيرادات.¹

خامسا/ استغلال النفوذ والسلطة لدى السياسيين والإداريين

يعد استغلال النفوذ والسلطة ظاهرة عالمية تمارس في مختلف الدول وإن تفاوتت درجاته من دولة إلى أخرى بسبب مقدار الوعي السائد والقوانين التي تحكم سلوك القادة السياسيين والإداريين، والانفتاح السياسي الموجود في الدولة، والتي تتيح للرأي العام وأجهزة الإعلام كشف مظاهر الفساد وفي مقدمتها استغلال الموظف الإداري أو السياسي لتحقيق المصالح أو الإثراء الغير مشروع.²

وعليه فإن استغلال النفوذ والسلطة في صرف الأموال العامة بدون حساب على بعض المشاريع وعلى مشاريع وهمية لا توجد أصلا، كذلك توظيف الأقارب والأصدقاء في الجهاز الإداري، التلاعب في الأوراق المالية... إلخ.³

سادسا/ الرشوة كمظهر من مظاهر الفساد

يقدر البنك الدولي السوق العالمية للرشاوى بقيمة 01 ترليون دولارا سنويا، أي نحو 3% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وتتعرف المادة 15 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أن الموظف الحكومي قد لا يكون بالضرورة هو المتلقي المباشر للمزايا، فالشخص الذي يعرض الرشوة على سبيل المثال قد يمنح فائدة لمعارف المذكور أو أسرته أو حزب سياسي يختاره.⁴

سابعا/ الابتزاز كمظهر من مظاهر الفساد والجريمة المنظمة

يختلف الابتزاز عن الرشوة في أنه يضم طرفا يُكره طرفا آخر على تقديم فائدة غير مستحقة عبر التهديد بالعنف عادة أو الملاحقة القضائية أو إفشاء معلومات مضرّة، وقد يكون ضحية الابتزاز شخصا عاديا أو مسؤولا حكوميا على حد سواء.

ثامنا/ إساءة استغلال الوظائف كوجه للفساد

عرف مفهوم إساءة استغلال الوظائف في المادة 19 من اتفاقية الأمم المتحدة على أنه: قيام أو عدم قيام موظف عمومي بفعل ما لدى الاضطلاع بوظائفه بغرض الحصول على مزية غير مستحقة لصالحه أو لصالح

¹ عبد الرحمان أحمد هيجان، نفس المرجع، ص 15.

² عزت حسين، المرجع السابق، ص 35.

³ عامر الكبيسي، الفساد والعمولة تزامن لا توأمة. المكتب الجامعي الحديث، السعودية، 2005، ص 50.

⁴ محمد محمود الدنيبات، أثر الرشوة على النظام الاقتصادي والتنمية: الرشوة وخطورتها على المجتمع. المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، السعودية، 2000، ص 156.

الفصل الأول: الإطار النظري للفساد والشرعية السياسية والنخب الحاكمة

شخص آخر أو كيان آخر مما يشكل انتهاك للقوانين. ويتجلى مفهوم إساءة استغلال الوظائف من خلال محاباة الأقارب، والمعارف، المحسوبية، الربائية¹.

الفرع الثاني: أسباب الفساد

تمة مجموعة من العوامل تحدد إن كانت البيئة السياسية أكثر أو أقل احتمالا لتوليد الفساد على مختلف المستويات، منها:

أولا/ الاستبداد وضعف الديمقراطية

بينت البحوث والدراسات وجود علاقة عكسية بين مستوى المشاركة الديمقراطية في بلد ما وبين انتشار الفساد المنتظم فيه، وبالمثل يؤدي ارتفاع مستوى المشاركة الديمقراطية إلى نجاح أكبر في المؤسسات المهياة لمكافحة الفساد. ويمكن للديمقراطية أن تساهم بشكل مباشر في تقليل الفساد، لأن خطر منع الانتخاب يردع السياسيين عن طلب الرشاوى وإساءة توزيع الموارد العامة، ولا يمكن للانتخابات أن تلعب دورا فاعلا في التحكم في الفساد إلا إذا توفر شرطان:

الأول: هو أن تكون الانتخابات حرة ونزيهة وتجري بانتظام ما يسمح بطرد السياسيين الفاسدين.

والثاني: أن يتمكن الناخبون من الحصول على المعلومات وهذا يقاس بدرجة تعميم المعلومات بين الناس وحرية الصحافة. لذلك من غير المرجح أن ينمو الفساد في ظل تزايد المشاركة الديمقراطية².

ثانيا/ السياسات الاقتصادية

وجدت عدد من الدراسات رابطا قويا بين النمو الاقتصادي للدولة والمستويات المفترضة للفساد فيه، فارتفاع مستوى الفساد قد يؤدي إلى تخفيض النمو الاقتصادي، حيث يقل احتمال توجه المستثمرين الدوليين للاستثمار في الدول التي تعتبر فاسدة، غير أنه بالمقابل لا يمكن الجزم إن كان تدني مستوى التنمية الاقتصادية يؤدي إلى تزايد مستويات الفساد، وتشير البيانات بالفعل إلى أنه مع ارتفاع مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ينخفض مستوى الفساد في البلد المعني³.

إن الأثر الصحي للثروة الاقتصادية على الفساد هو تابع لمتوسط أجور موظفي الحكومة، فإذا كان الناتج المحلي الإجمالي لبلد متدنيا فمن المرجح أن تكون أجور مسؤولي الحكومة متدنية، الأمر الذي يغري الموظفين لطلب الرشاوى أو اختلاس الأموال⁴.

ثالثا/ ضعف سيادة القانون

¹ فتوح عبد الله الشاذلي، الجرائم المضرة بالصلحة العامة في القانون المصري. المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1991، ص ص 140-145.

² برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرجع سابق، ص 33.

³ طارق محمود عبد السلام السالوس، التحليل الاقتصادي للفساد. دار النهضة العربية، مصر، 2005، ص 52.

⁴ محمد رضا علي العدل، الفساد الإداري في الدول النامية: بعض انعكاساته الاقتصادية، المجلة الخنائية القومية، المجلد 28، العدد 02، 1985، ص 25.

الفصل الأول: الإطار النظري للفساد والشرعية السياسية والنخب الحاكمة

في معظم المجتمعات التي لم تستكمل حزمة التشريعات الخاصة بتنظيم العمل العام وعدم كفاية التشريعات الخاصة بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، أو وجود ضعف في احترام سيادة القانون لانتهاك الحقوق والحريات دون رادع، وتصادر حرية الرأي والتعبير والتنظيم، كما يحاصر دور الصحافة ووسائل الإعلام وتهمش الأحزاب والنقابات وتضعف معها مؤسسات المجتمع المدني، ويختل التوازن بين السلطات الثلاث، وبالتالي يستشري الفساد السياسي والاقتصادي والاجتماعي¹.

رابعاً/ ضعف الجهاز القضائي

إن فعالية واستقلالية الأجهزة القضائية التي تتولى التحقيق والملاحقة للكشف عن الجرائم وتقديمها إلى محاكم لا يتمتع قضائها بالقدرة على تنفيذ الأحكام التي يصدرها، يفتح المجال للإفلات من المحاسبة والعقاب والردع بما يشجع بعض المسؤولين على استسهال التطاول على المال العام، أو استغلال موقعهم الوظيفي للحصول على مكاسب خاصة لهم ولجماعتهم².

خامساً/ غياب الإرادة السياسية لمكافحة الفساد وفقدان الشرعية السياسية

يتجلى ضعف إرادة الدول في عدم اتخاذها لإجراءات صارمة وقائية أو علاجية عقابية بحق عناصر الفساد، وذلك بسبب انغماس هذه القيادة أو بعض أطرافها في الفساد، وبالتالي لا يتم تطبيق النظام بدقة وفعالية على الجميع بسبب الحصانات، ويفلت من العقاب من لديه وساطة أو محسوبية أو نفوذ. ولا شك عدم وجود إرادة سياسية لمكافحة الفساد هو من العوامل الرئيسية وراء انتشاره واستمراره طويلاً الأمر الذي يؤدي إلى العجز وضعف الشفافية والنزاهة في نظم الحكم مما يفقد مصداقيته وشرعيته³.

خامساً/ ضعف الأجهزة الرقابية في الدولة وعدم استقلاليتها

إن عدم استكمال بناء مؤسسات الدولة الرقابية بداية من وجود برلمان يراقب أعمال الحكومة كلها مروراً بوجود هيئات رقابية مالية وإدارية يضعف آليات المساءلة في قطاعات المجتمع المختلفة، وخاصة في الدول التي لا تلتزم بمبدأ الفصل بين السلطات في النظام السياسي، مما يؤدي إلى تغول السلطة التنفيذية على السلطات الأخرى، وبالتالي الإخلال بمبدأ الرقابة المتبادلة وغياب الرقابة والمتابعة الأمر الذي يشجع المسؤولين الحكوميين على استغلال مناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية⁴.

سادساً/ ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني

¹ محمد جمال مظلوم ونشوة عبد المنعم، الفساد: الأسباب والتداعيات وطرق المعالجة. مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، د ب ن، 2000، ص 25.

² عادل السن، آليات المال العام والحد من الفساد الإداري: آليات مكافحة الفساد والرشوة في الأجهزة الحكومية العربية. منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2010، ص 194.

³ محمد جمال مظلوم ونشوة عبد المنعم، المرجع السابق، ص 26.

⁴ عادل السن، المرجع السابق، ص 195.

إن ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني بما فيها من الجمعيات الخيرية والمهنية ومؤسسات البحوث المتخصصة في بلورة السياسات العامة وإقرار الموازنات والخطط الوطنية في المجالات المختلفة، لا سيما إذا توافقت ذلك مع ضعف دور وسائل الإعلام ومحدودية الحريات التي تتمتع بها هذه الوسائل في الكشف عن قضايا الفساد، كلها تساهم في ضعف توعية الشعب بمشكلة الفساد ومظاهره وأسبابه وطرق معالجته¹.

المبحث الثاني: مفهوم الشرعية السياسية

يعد موضوع الشرعية من المواضيع المهمة التي تدخل في امكانية الحفاظ على استقرار وديمومة الأنظمة السياسية، فالشرعية تنبع من مدى رضى المحكومين عن السياسات والقرارات التي تتخذها الأنظمة، ومدى توافق هذه السياسات مع تطلعات وآمال المحكومين، فالأنظمة تسعى للحصول على شرعية لوجوده بشتى الطرق والوسائل لتتمكن من البقاء والاستمرار، ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى التعريف بالشرعية السياسية وابرز أنواعها في المطلب الأول، ثم المطلب الثاني نتناول مصادر الشرعية السياسية وأسباب فقدها.

المطلب الأول: تعريف الشرعية السياسية وأنواعها

يعتبر موضوع الشرعية من أبرز الاشكاليات السياسية التي أثير حولها الجدل بين الدارسين والمهتمين بالشأن السياسي، نظرا لتعدد وجهات النظر بشأنها وتباين الأفكار واختلاف البيئات ونظم الحكم والعادات والقيم الاجتماعية، ولذلك هناك تعدد في مصادر الشرعية حتى يحصل القبول الاجتماعي لمن يحكم، كما يتعمق الخلاف حول الأسباب المنتجة للشرعية بين اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية، أو التي تؤدي إلى تآكل شرعية النظام والوقوع في أزمة الشرعية.

الفرع الأول: تعريف الشرعية السياسية

يعد مفهوم الشرعية السياسية مفهوما غامضا يحاول المحللون تفاديته قدر المستطاع، إلا أنه على درجة كبيرة من الأهمية لفهم المشكلات التي تواجهها الأنظمة الشمولية في أواخر القرن العشرين. يقول روسو " إن القوي لا يمكن أن يظل قويا بدرجة تكفي لبقائه في موقع السيادة إلى الأبد إلا إذا حول القوة إلى حق"، وبالتالي فإن أي نظام سياسي مهما كانت طبيعته (شمولي، سلطوي، ديمقراطي) هو بحاجة إلى الحصول على الشرعية حتى يستمر في ممارسة سلطته على المحكومين ويحظى بقبوله من طرفهم. إلا أن هذا المفهوم شديد التعقيد في دلالاته الاصطلاحية نتيجة التطور والتجربة التاريخية التي عرفها، وارتباطه بمتغيرات أخرى متعلقة بطبيعة النظام السياسي والمصادر (كاريزمية، تقليدية، قانونية، دستورية... إلخ)²، وهذا ما يجعل الطروحات

¹ محمد جمال مظلوم ونشوة عبد المعيم، المرجع السابق، ص 26.

² شيماء محي الدين، تداول السلطة والاستقرار السياسي في إفريقيا: دراسة حالة نيجيريا وموريتانيا. المكتب العربي للمعارف، مصر، 2014، ص 57.

الفصل الأول: الإطار النظري للفساد والشرعية السياسية والنخب الحاكمة

المعرفية والنظرية في تناول وتفسير هذا المفهوم متباينة، ولذلك ارتأينا أن نورد جملة من المفاهيم التي قدمها مجموعة من علماء السياسة، وهي:

تشير الأدبيات النظرية المعنية بدراسة الشرعية إلى أن ثمة ثلاث اتجاهات لتعريف مفهوم الشرعية بشكل عام، يعنى الأول منها بالبعد القانوني، حيث يرى أنصار هذا الاتجاه أن الشرعية لا تعدو كونها تعبيراً عن سيادة القانون، أما الاتجاه الثاني فهو اتجاه اجتماعي سياسي يرى أن الشرعية هي الطاعة السياسية. بينما الاتجاه الثالث ينظر للشرعية من زاوية دينية باعتبارها تشير إلى تنفيذ أحكام الدين.¹

يقصد بالشرعية السياسية في أبسط معانيها: القبول الشعبي بالنظام الحاكم كسلطة سياسية تمارس الحكم وتكون مقبولة من الناس طوعاً وليس إكراهاً. وعليه فإن مبدأ القبول الشعبي يعتبر من الشروط التأسيسية لاستمرارية العقد الاجتماعي والانتقال من المجتمع الطبيعي إلى المجتمع السياسي كما حددها فلاسفة الفكر السياسي (هوبز، جون جاك روسو، جون لوك)، كما أن تحقيق الاستقرار السياسي وبناء علاقة صحية بين الدولة والمجتمع متوقفة على مدى شرعية النظام السياسي وتحقيقه لمطالب وانشغالات المجتمع. بما يعكس بتغذية استرجاعية تعبر عن القبول بسياسات النظام ورغبة القطاعات الشعبية في استمرارية النخبة الماسكة بصناعة القرار العمومي.²

ويرى البعض أن الشرعية السياسية يقصد بها: قدرة النظام السياسي على صناعة وانتاج الاعتقاد بأن المؤسسات السياسية القائمة هي الأنسب لإدارة المجتمع، وهو ما يعطيها الحق في الحكم.³ كما تعرف الشرعية السياسية على أنها: ذلك الدعم الشعبي للقرارات السياسية والاعتراف بأحقية المؤسسات السياسية بتسيير الشأن العام، والقبول بالشخصيات الموجودة في دوائر صنع القرار باعتبارها ممثلة للمجتمع بكافة تشكيلاته وانتماءاته.⁴

علاقة مبدأ الشرعية بمفهوم المشروعية

يمكن التمييز بين الشرعية والمشروعية في أن الأولى تتعلق بالجانب السياسي، أي العلاقة بين الحاكم والمحكومين، بينما تختص الثانية بالجوانب القانونية حيث تصير مرادفة لسند قانوني أو نص أو قاعدة تبرر الحق أو الإذغان والحركة والتصرف.⁵

¹ شيماء محي الدين، نفس المرجع، ص 57.

² فارس بريزات، الجنود الاجتماعية لنضوب الشرعية السياسية في اليمن. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2011، ص 02.

³ Danielle Carter, Sources of state legitimacy in contemporary south a theory of political goods, centre for sociat science research, September 2011, p3.

⁴ جمال منصور، دور الأحزاب في التنمية السياسية في العالم الثالث، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد 03، أبريل 2011، ص ص 430-431.

⁵ حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية. مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1999، ص 30.

الفصل الأول: الإطار النظري للفساد والشرعية السياسية والنخب الحاكمة

ويقصد بالمشروعية: قبول كل الأطراف الفاعلة من الدولة والنخب السياسية والمواطنين على الالتزام بالامتثال الطوعي أو شبه الطوعي، وهو الامتثال بدافع الرغبة في الامتثال ولكن يدعمه الإكراه على الخضوع لسلطة القانون وعدم تجاوزه بأن تكون الممارسة السياسية تتوافق مع النصوص الدستورية من قبل كافة الفعاليات السياسية التي تنشط في المجال السياسي وتخدم الصالح العام¹

كما يقصد بمبدأ المشروعية: اتفاق الممارسات السياسية مع الإطار الدستوري والقانوني السائد في المجتمع، فالفعل يصبح مشروعاً عندما يأتي مستنداً إلى نص دستوري أو قانوني. ويوصف بعدم المشروعية عندما لا يكون كذلك. وقد يكون القرار أو الفعل مشروعاً أي مطابقاً للقانون وفي إطاره ولكنه غير شرعي، أي لا يجوز على القبول والرضا من قبل المواطنين².

الفرع الثاني: أنواع الشرعية السياسية

هناك عدة أنواع للشرعية السياسية تتمثل في:

أولاً/ الشرعية الدستورية:

الشرعية الدستورية تقوم على مبدأ العقد الاجتماعي، وهو التنازل عن جزء من حقوق الفرد لصالح ضمان الأغلبية في الكيان الاجتماعي، ومن هنا جاء حق التصويت والتمثيل— ولذا فإن الشعب أصبح هو مصدر الشرعية والدستور وحق الاقتراع العام أصبحاً مظهرها لهذه الشرعية، فهي مبدأ شرعية القانون أي التزام الحاكم ومؤسسات الدولة والشعب بالاحتكام إلى الدستور الذي يعد المرجعية في تنظيم العلاقة بين السلطات وينظم حقوق الأفراد، و الشرعية الدستورية تعني ضمان الحقوق والحريات العامة للأفراد والجماعات وتعني تشكيل الأحزاب وحرية التعددية السياسية والفكرية التي تضمن سيادة وأمن الدولة ومصالحها ومصالح شعبيها، و الشرعية الدستورية تفقد شرعيتها ومكانتها عندما يكون هناك اختلال بالقواعد القانونية من قبل الحكام أو هيئات الدولة وإلحاق الضرر بها وبشعبها، وعليه فإن ضمان الشرعية الدستورية هو ضمان الرقابة على هذه الشرعية بضمن التزامها بمبادئ الدستور واحترامها للقوانين وهي مضمونة بالرقابة السياسية والإدارية والقضائية³.

ثانياً/ الشرعية الثورية

الشرعية الثورية هي فكرة تذهب بجذورها إلى الثورة الفرنسية وتطورت بين القرن 19 والقرن 20 من خلال الاتجاهات الاشتراكية المتطرفة أولاً، ومن ثم لحقت بها الاتجاهات الاشتراكية القومية الشمولية. ودعاة هذه الشرعية يذهبون إلى أن مصدر الشرعية ليس هو الشعب في عمومها الجماهير (الشعبية الكادحة)، والتي تعبر

¹ سعاد الشرفاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر: تحديات وتحولات. دار النهضة العربية، مصر، 2002، ص ص 361-362.

² حسنين توفيق إبراهيم، المرجع السابق، ص 30.

³ مقدم آسية، تأثير الفساد المالي على شرعية النخب الحاكمة في الجزائر، (مذكرة ماستر في العلوم السياسية، تخصص: تنظيمات إدارية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2020)، ص 30.

الفصل الأول: الإطار النظري للفساد والشرعية السياسية والنخب الحاكمة

عنها طليعة ما (طبقة، حزب، مجموعة ثوار، مجموعة ضباط،... إلخ)، وأن هذه الطليعة تكون لها أدوار ثورية، وهناك من يعتبرها مستمدة من الثورة التي تمثل مشاركة شعبية تهدف إلى إجراء تحويل اجتماعي وينتهي بتأسيس نظام سياسي جديد.¹

ثالثا/ شرعية الصفوة

دعاة هذه الشرعية يزعمون أن الشرعية تكمن في العلم وأن السلطة بذلك يجب أن تقع في يد الجزء الأكثر تعليما في المجتمع، الطبقة المتعلمة بصفقتها الأكثر معرفة باحتياجات المجتمع والأكثر قدرة على حلها.²

رابعا/ شرعية الإنجاز

هي ما تنجزه النخبة الحاكمة لمصلحة المجتمع التي تقوم فيه وتدير أمواله العامة، والمنجز هذا رأسمال مادي لأن به تقضى المصالح وتحصل الموارد، ومعنى هذا أن مفهوم الإنجاز لا يتناول صورة نظام السلطة (موروثة، منتخبة، زعامية،... إلخ) بل يتصل بمضمونها أشد اتصال من خلال تحقيق إنجازات في المشاريع والسياسات العامة، وذلك لكسب تأييد الشعب ورضاه.³

المطلب الثاني: مصادر الشرعية السياسية وأسباب فقدانها

تعتبر الشرعية من العوامل البارزة لقياس علاقة الدولة بالمجتمع والحفاظ على استقرارية النظام السياسي واحتماد العنف السياسي الغير رسمي، وبناء التوازنات السياسية بين الجماعة السياسية، لذلك سعت كل النظم السياسية قديما وحديثا وفي تاريخنا المعاصر إلى محاولة بناء شرعية تستقطب كافة القطاعات المجتمعية.

الفرع الأول: مصادر بناء الشرعية السياسية

يميز البعض بين المصادر المادية للشرعية والتي عادة ما ترتبط بأداء النظام الحاكم وقدرته على القيام بوظائفه، والمصادر المعنوية للشرعية والتي يعزوها البعض لأمر رمزية مثل الدين والعادات والتقاليد. وقد ارتأينا أن نتطرق إلى أبرز المفكرين الذين تعرضوا إلى مصادر الشرعية بالشرح والتحليل، انطلاقا على تصنيفاتهم المتباينة على النحو الآتي:

أولا/ الاتجاه الفييري في تفسير مصادر الشرعية

ميز " ماكس فيير" في أوائل القرن 20 بين ثلاث أنواع من الشرعية، وهي كالاتي:

1. الشرعية العقلانية – القانونية:

يقصد بها مجموعة المؤسسات والقواعد الإجرائية التي تتصل بتنظيم الخلافات السياسية وتضبط سير العملية السياسية، ومن الممكن أن تسعى الشخصية الكاريزمية في مرحلة نضجها إلى إقامة الأبنية والمؤسسات التي تخلد

¹مقدم آسية، نفس المرجع، ص ص 30-31.

²مقدم آسية، نفس المرجع، ص 31.

³عبد الإله بلقزيز، شرعية الإنجاز، مجلة عمان، ت النشر: 26 يونيو 2024، ت الاطلاع: 17 ماي 2025، على الموقع:

<https://www.omandaily.com>

الفصل الأول: الإطار النظري للفساد والشرعية السياسية والنخب الحاكمة

أثرها وتضمن عدم وجود فراغ سياسي في السلطة بعد اختفائها، ولقد تعرض ماكس فيبر لتلك النقطة وذكر أن الزعيم يتحول في هذه الحالة إلى مؤسسة، أي أنه تتم مؤسسة الكاريزما.¹

2. الشرعية التقليدية:

تعتمد على فكرة أن شخصا أو شيئا ما يمتلك شرعية لكونه "كان على هذا الحال دائما". أي أن هذه الشرعية مبنية على فكرة أنه يتم قبول مظاهر معينة من السياسة لأنها كانت مقبولة لفترة طويلة من الزمن، وينظر إلى هذه المظاهر على أنها تشكل جزءا لا يتجزأ بطريقة أو بأخرى من هوية الناس أنفسهم.²

3. الشرعية الكاريزمية:

تعتمد هذه الشرعية على قوة الأفكار أو على ما يوصف أحيانا بأنه "موهبة الكياسة"، تتجسد الكاريزما عادة في شخصية معينة قادرة على حشد الناس بأفكارها أو بالطريقة التي تعرض بها أفكارها.³

ثانيا/ المقاربة الإستونية في تحديد مصادر الشرعية

لقد قام دافيد إيستون بتطوير مصادر الشرعية التي تقدم بها "ماكس فيبر" وأعاد تركيبها، فحدد ثلاثية أخرى تقوم على ما يلي:⁴

1. المصدر الشخصي للشرعية

فالمكون الشخصي في الحاكم يدخل بالضرورة في بناء شرعية الحكم، أينما تكن كاريزما ذلك الحاكم، لا سيما إذا ما سار التحول الثقافي باتجاه إدماج الشروط الأخلاقية في مكونات الشرعية، الأمر الذي قد يبشر باستعداد أوسع لدى المجتمع لمحاسبة الحاكم كأفراد وكحكام.

2. المصدر الأيديولوجي للشرعية:

فمهمة الأيديولوجيا هي أن تكون دليلا ومرشدا للعمل السياسي، وصورة لفهمه ونظرية تمكن من تفسيره ومقياسا لتقويمه. وتمثل بالتالي عقدا اجتماعيا صريحا وضمينيا بين النظام السياسي الحاكم وبين مواطنيه.

3. المصدر البنوي للشرعية:

يطلق دافيد إيستون صفة البنوية في محاولة لتأكيد دور المؤسسات وأهمية عملية المؤسسة، وقد وصف "صموئيل هنتجتون" هذه العملية بأنها "مسار تكتسب فيه المؤسسات والمعاملات القانونية استقرارا وقيمة لذاتها"، وتعد الشرعية البنوية النظير المقابل للعقلانية القانونية في ثلاثية "ماكس فيبر".⁵

4. مقاربة "كارل دوتش" في تحديده لمصادر الشرعية

¹ برو فليب، علم الاجتماع السياسي. تر: عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، لبنان، 1998، ص 83.

² باتريك هـ أونيل، مبادئ علم السياسة المقارن. تر: باسل جيلي، دار الفرقد للطباعة والنشر، سوريا، 2012، ص 62.

³ باتريك هـ أونيل، نفس المرجع، ص 62.

⁴ ثامر كامل محمد الخورجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة. دار مجدلاوي للنشر،

الأردن، 2004، ص ص 180-181.

⁵ ثامر كامل محمد الخورجي، نفس المرجع، ص 181.

الفصل الأول: الإطار النظري للفساد والشرعية السياسية والنخب الحاكمة

يرى "كارل دوتش" أن الشرعية المؤسسية البنيوية الدستورية، تقوم على ثلاث عناصر هي¹:

- **العنصر الدستوري:** في معناه الضيق ومضمونه أن السلطة شرعية لأنها قامت وفقا لمبادئ البلاد الدستورية والشرعية.

- **عنصر التمثيل:** بمعنى أن تقوم الشرعية على اقناع المحكومين أن الذين في السلطة يمثلونهم.

- **عنصر الإنجاز:** أي أن الشرعية تقوم أو ربما حتى تبدأ من خلال الإنجازات الكبيرة التي تمت للمجتمع عن طريق السلطة.

5. مقارنة "شلمبرجير" في تحديده لمصادر الشرعية

تدعي "شلمبرجير" التي تدرس الشرعية الاستبدادية في الشرق الأوسط العربي أن الشرعية التقليدية والمادية والايديولوجية والدينية هي الركائز الأساسية الأربعة التي استندت إليها استراتيجيات البقاء غير القمعية في النظم الاستبدادية العربية على مدى العقود الماضية، أما بالنسبة لدول الخليج فإن المؤلفين يحددون ثلاثة مصادر رئيسية للشرعية: الشرعية التقليدية والمادية والدينية ومن ثم فإن الشرعية المادية التي تعادل انتاجية الشرعية تعتبر حجر الزاوية في شرعية هذه الأنظمة وشفافيتها، ولقد كانت التسعينات فترة أزمة شرعية لدول الخليج مما دفع الحكام إلى المشاركة في الإصلاحات. وقد نشأت هذه الأزمة أساسا من مشاكل اقتصادية مرتبطة بالنمو السكاني وسوء الإدارة الاقتصادية، والظروف العالمية مثل تقلب أسعار النفط².

الفرع الثاني: أسباب فقدان الشرعية السياسية

من أجل تحديد الأسباب التي تؤدي إلى فقدان الشرعية أو وضعها موضع شك والتساؤل من قبل المجتمع لا بد من تحديد مجمل العوامل والأسباب المؤدية إلى ذلك وأهمها³:

1- قد تكون مشكلة الشرعية في أساسها مشكلة دستورية ومؤسسية ومن ثم لا يمكن لأزمة الشرعية أن تحقق بالمؤسسات السياسية بصناع القرار في هذه المؤسسات، غير أنها تبلغ ذروتها عندما يرفض الناس تقبل المؤسسات الرسمية.

2- تفشي ظاهرة الفساد أحد الأسباب الرئيسية التي تفقد النخبة الحاكمة شرعيتها، خاصة في ظل تفاقم الظاهرة دون إيجاد حل سريع لها من قبل النخبة الحاكمة.

3- إنة إشكالية الشرعية لدى البعض الآخر هي أزمة تغيير في المجتمع فهي غالبا ما تحدث في فترات التحول أو التغيير في البنى الاجتماعية، وتعرض تعرض البنى التقليدية الرئيسية للتهديد إبان فترة التغيير والتحول.

4- إن استقرار النظام السياسي الشرعي سيكون في خطر إذا ما اتفرت فعاليته لمدة أو تكرر انهيارها أكثر من مرة.

¹ ثامر كامل محمد الخرجي، نفس المرجع، ص 181.

² ثامر كامل محمد الخرجي، نفس المرجع، ص 181.

³ مقدم آسية، المرجع السابق، ص ص 31-32.

5- إن أزمة الشرعية هي أزمة الهوية وتكامل اجتماعي وليست أزمة نظام سياسي فحسب، لأنها لا تنجم عن مشاكل ضبط وانتظام يعجز النظام عن مواجهتها وإنما عدم استقرار العلاقة التي تربط الفاعلين الاجتماعيين بالنظام القائم عبر مجموعة من المعايير. بحيث يؤثر فقدان الاستقرار بشكل خاص في آليات تحقيق الذاتية والدمج في الجماعة، كما يشكل تهديدا لهوية الأفراد .

6- إن اتساع وظائف الدولة المتصلة بشكل خاص بالحياة الاقتصادية حيث تضطلع بمهام مكملة للسوق، وفي المجال الاجتماعي الثقافي الخاضع جزئيا للسيطرة الإدارية يؤدي إلى زيادة كبيرة في الحاجة إلى الشرعية.¹

المبحث الثالث: التأصيل النظري للنخب الحاكمة

يعتبر موضوع النخب الحاكمة من أكثر مواضيع علم الاجتماع السياسي حساسية وعمقا لأن فهم النخبة الحاكمة في أي مجتمع يتيح لنا فهم جانب أساسي من طبيعة الأنظمة السياسية، ويفسر لنا أساليب صنع القرار السياسي والخلفيات التي تنتجها. ففي كل مجتمع هناك قلة تحكم وأكثرية محكومة، هذه القلة تمتلك مصادر القوة مما يجعلها تؤثر على الآخرين وتمارس السلطة السياسية. ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى النخبة الحاكمة من خلال مفهومها كمطلب أول، وأنواعها والمداخل النظرية للنخبة الحاكمة كمطلب ثاني.

المطلب الأول: مفهوم النخب الحاكمة

مفهوم النخبة من المفاهيم الأساسية والمحورية في الكتابات والأبحاث الحديثة، غير أن معناه تردد في الفكر الاجتماعي والسياسي ابتداء من "أفلاطون" و "أرسطو" مروراً بـ "ماركس" و "باريتو" وصولاً إلى "رايت ميلز" و "روبرت دال"، وقد اختلف علماء الاجتماع في معالجة هذا المفهوم وهذا راجع لعدة أسباب من بينها الفترة الزمنية التي ينتمون إليها، وكذا المنطلقات الفكرية التي انطلقوا منها ، فعلى الرغم من الاستخدام الواسع لهذا المفهوم من قبل الباحثين والمحللين، إلا أنه لا يوجد تعريف محدد ومتفق عليه، حيث ينظر كل منهم إلى هذا المصطلح من زاوية خاصة أو من منظور، وفي ضوء ظروف وأوضاع معينة.

الفرع الأول: تعريف النخب الحاكمة

يمكن القول أن المجتمعات تشهد أنماطا متنوعة من النخب وبدرجات متفاوتة ومتباينة والعامل الحاسم الذي يجعل نخبة معينة تتولى مقاليد الأمور في وقت معين هو مدى امتلاكها لعوامل القومية والتأثير وقدرتها على استخدامها بالشكل الملائم في التوقيت الملائم، فالنخبة الحاكمة ينبغي أن تتمتع بقدره على التأثير على باقي فئات المجتمع سواء بطرق رسمية قانونية، أو بطرق غير رسمية تظهر في مواد تأثير أخرى.² ومن بين التعاريف التي تم رصدها في هذا الشأن نجد تعريف:

¹مقدم آسية، نفس المرجع ، ص 32.

²تروت مكلي، النخبة السياسية والتغيير الاجتماعي: تجربة مصر من 1956-1967. عالم الكتاب، مصر، 2005، ص 41.

الفصل الأول: الإطار النظري للفساد والشرعية السياسية والنخب الحاكمة

النخبة هي مجموعة قليلة أو صغيرة من الأفراد يمتلكون قوة سياسية فعالة، وكذا يمتلكون موارد مالية ضخمة، وتعتبر النخبة عن طبقة معينة في المجتمع تمتلك السلطة والنفوذ وقوة صنع القرار.¹

يعرف " روبرت دال " الصفوة أو النخبة الحاكمة: بأنها جماعة تحكم لكنها تقل عن الأغلبية فيما يتعلق بالحجم، فهي تضم قلة من الأفراد تسود خبراتهم على ما سواهم في حالات التفصيلات المتعلقة بالمسائل السياسية والحيوية.²

" هارود لاسيويل " يرى أن النخبة الحاكمة تشمل أولئك الحائزين للقوة في الجسد السياسي فهي قمة طبقة القوة.

أما " باري غرنت " يرى أن النخبة هي زمرة صغيرة لها أدوار استثنائية في المجالات الاقتصادية والسياسية، ويرى أنه من الضروري توفر شرطان حتى تصبح الأقلية نخبة وهما الوعي الذاتي، والتعاون والتماسك الداخلي بين أفرادها.³

الفرع الثاني: الخصائص البنائية للنخب الحاكمة

تضم النخبة الحاكمة في الأنظمة الشمولية أولئك الذين يتولون مقاليد الحكم، وتشمل عادة النخبة التنفيذية (رئيس الدولة ومستشاروه ورئيس الوزراء ونوابه وبعض حكام الولايات خصوصا في الدول الفيدرالية)، والنخبة القضائية (رؤساء الهيئات القضائية والشخصيات المؤثرة فيها)، ثم النخبة العسكرية التي يختلف دورها ومدى تدخلها في الأمور السياسية وفقا لطبيعة نظام الحكم.⁴

إن اتسام مجموعة من الأفراد بسميات معينة وتفردهم عن غيرهم كقيلة بأن تؤهلهم إلى الانتماء إلى مصاف النخبة والتي نجد من بينها⁵:

-التميز: بنظر أصحاب هذا الاتجاه السيكولوجي في تناول النخبة، ومنهم " باريتو " إلى أفراد النخبة باعتبارهم عناصر يشكلون فئة تتوفر فيها مميزات النبوغ والتفوق والذكاء والقدرة على القيادة والتميز على الآخرين في النشاطات التي يشرفون عليها.

-التنظيم: من بين مميزات النخبة حسب أنصار الاتجاه التنظيمي في دراسة النخبة، والذين نجد من بينهم " موسكا " و " متشر " اعتقادهم بأن أية مجموعة لا يمكنها الوصول إلى مصاف الفئة النخبوية إلا إذا توفرت فيهم القوة التنظيمية وتقديرها الدقيق لمصادر السلطة ومراكز القوة في المجتمع.

¹ مولود سعادة، النخبة والمجتمع: تجدد الرهانات، مجلة الباحث الاجتماعي، عدد 95، جامعة باتنة، 10 سبتمبر 2010، ص 25.

² محمد الرضوي، النخبة السياسية من رفض الابدولوجيات إلى مصالح الديمقراطية. مؤمنون بلا حدود للدراسات والتوزيع، د ب ن، 2017، ص 06.

³ كريمة بنهواري، النخبة الحاكمة في الجزائر بين النخبة والتغيير، مجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 08، أكتوبر 2015، ص 61.

⁴ علي الدين هلال، النخبة السياسية بين مطرقة العولة وسندان الديمقراطية، مجلة الديمقراطية، عدد 53، يناير 2014، ص 10.

⁵ رقيق عبد الله، النخبة السياسية وقيم المواطنة في الجزائر: دراسة ميدانية في ولاية الوادي، (أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، تخصص: علم

اجتماع سياسي، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة تسة، 2021)، ص ص 52-53.

-الاحتكار: تسعى النخب إلى احتكار رؤوس الأموال المتوفرة لديها سواء كانت رؤوس أموال اقتصادية أو سياسية أو ثقافية... إلخ، لأنها تشكل عامل قوة بيدها، وفي حالة ما إذا لم تتوفر لديها رؤوس الأموال هذه تسعى إلى الحصول عليها بكل الطرق المتاحة.

-الدوران: إن البشر هم صانعو التاريخ عبر ملاحظتهم وأنجازاتهم وإخفاقاتهم وأخطائهم، وهكذا فإنه كما يمكن للأفراد الانتقال من طبقة إلى أخرى عبر ما اصطلح عليه علماء الاجتماع بـ " الحراك الاجتماعي". فكذلك الأمر بالنسبة للنخبة، حيث أنه يمكن للأفراد أن يدوروا بين نخبة واحدة أو من نخبة إلى نخبة.

المطلب الثاني: أنواع النخب الحاكمة والمداخل النظرية لدراسة مفهوم النخبة

نستعرض من خلال هذا المطلب المداخل النظرية لدراسة مفهوم النخبة في الفرع الأول، ثم أنواع النخب الحاكمة في الفرع الثاني

الفرع الأول: المداخل النظرية لدراسة مفهوم النخبة

أخذ موضوع النخبة مكانة بارزة في أبحاث العلوم السياسية والاجتماعية، فمفهوم النخب يشكل أحد المفاهيم الاستراتيجية الموظفة منهجيا في تحليل الظواهر الاجتماعية والانسانية، لاسيما القضايا التي تتصل بالسلطة والطبقة وتوزيع الثروة والتطور الاجتماعي والتنمية، يعني أن موضوع النخبة ليس مجرد مفهوم وصيفا للدلالة على وضعية اجتماعية محددة في داخل المجتمع، بل هو أداة هامة لتحليل الظواهر الاجتماعية والسياسية وحتى الاقتصادية وتفسيرها. ويضاف إلى ذلك أن مفهوم النخب قد شكل تاريخيا حقلا مميزا للتنظير الايديولوجي ما بين الماركسية الكلاسيكية والاتجاهات الماركسية الجديدة وبين الاتجاهات السيولوجية النقدية في مختلف مراحل تطور الفكر الانساني في النصف الثاني من القرن العشرين¹.

لم يتفق العلماء على نشأة هذا المفهوم، إذ اتفقوا على أن ظهوره يمكن ارجاعه إلى القدم، ففي ظل المجتمعات القديمة اتفق معظم الفلاسفة على ضرورة أن تحتكر الطبقة الأرستقراطية السلطة بغض النظر عن طبيعة الحكم السائد، فعلى سبيل المثال عمل " أفلاطون" على تقسيم المجتمع إلى ثلاث طبقات: طبقة حاكمة وطبقة الجند وطبقة عامة مشيرا إلى أن الطبقة الحاكمة لا بد أن تتميز بالعقلانية والحكمة وأنها أجدر بأن تدير شؤون المدينة الفاضلة.²

بينما التصور الاجتماعي والسياسي الحديث للنخبة ينسب إلى " سان سيمون"، وهو أول من وضع الخطوط العامة لتحليل النخبة وهو معتبرا أن المجتمع هرم في قمته النخبة السياسية وأن هذا الأمر واقع لا مفر منه، وأن إصلاح أي نظام سياسي مهما كان لا يتم إلا بتغيير منه. كما أكد أنه لا بد من اسناد الحكم إلى

¹ أيلي سيدهم، دور النخبة الحاكمة في عملية التحو الديمقراطي بالجزائر 1989-2016، (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية، قسم العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2017)، ص 22.

² محمد بن صنيان، النخبة السعودية: دراسة في التحولات والإخفاقات. ط 2، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2005، ص 25.

الفصل الأول: الإطار النظري للفساد والشرعية السياسية والنخب الحاكمة

العلماء وكبار رجال الصناعة مما يعني أن فكرته الأساسية تتمثل في ارتكاز النخبة على المؤهلات وليس على أساس الانتماء الايديولوجي أو السياسي.¹

أما عمليا فقد بدأ استعمال مصطلح النخبة تاريخيا لأول مرة في القارة الأوروبية وبالضبط في القرن 17 لوصف السلع ذات النوعية الممتازة ، ثم اتسع استخدام هذا المصطلح واصبح يشير إلى الجماعات الاجتماعية العليا كالمرتب العليا في النبالة أو الوحدات العسكرية ، ووفقا لقاموس أكسفورد فإن أقدم استخدام عرف لكلمة نخبة في اللغة الإنجليزية كان سنة 1823 حينما كانت تطلق على الجماعات الاجتماعية، ليسود استخدامها كمصطلح في الدراسات الاجتماعية والسياسية منذ أواخر القرن 19 ومستهل القرن 20 بظهور نظريات سوسيولوجية للنخبة على يد " باريتو" و " موسكا"، وأيضا" ميشلر". ويحيل لفظ النخبة ومصادر اشتقاقه في شتى اللغات إلى الندرة والقلة القائمة على الاصطفاء والاختيار والانتخاب والأخذ من الأفضل الشيء أو أميز مكوناته على أساس الرفعة والنقاوة والصفاء وعدم الاختلاط مع ما هو عادي ومبتذل.²

وفي الفكر الحديث يبرز عمل المفكر الفرنسي " سان سيمون Saint Simon" ، الذي قال بضرورة حكم العلماء ورجال الصناعة للمجتمع، غير أن ميلاده النظري كان مع نهاية القرن 19 وبداية القرن 20 بفضل عالمي الاجتماع الايطاليين " فلفيدو باريتو Pareto Vilfredo" و "جيتانو موسكا Mosca Gaetano". وبمساهمة الألماني " روبرت ميشلر Michels Robert" ، ويمثل احثون آخرون من أمثال " رايت ميلر Mills Wtight Charles" و " جيمس برهام Burnham James" امتدادا لهؤلاء الثلاثة، والذين أرسو دعائم اتجاه جديد في الدراسة والتحليل السياسي والسوسيولوجي ينطلق من النخبة كأداة لمقاربة البناء الاجتماعي العام، فدراسة المنظومة الاقتصادية أو العسكرية أو السياسية يمكن أن تتم انطلاقا من دراسة الفاعلين الرئيسيين في سلوكهم واتجاهاتهم وأهدافهم ومدى نجاحهم أو فشلهم في إحداث التغيير في مجتمعاتهم بحكم مواقعهم وقدرتهم على صنع القرار وانفاذ اختياراتهم في مختلف الميادين.³

ويقوم هذا الاتجاه على مسلمة تلازم النخبة والمجتمع أي وجود أقلية تستحوذ على عملية اتخاذ القرارات المؤثرة داخل المجتمع في مختلف المجالات وخصوصا السياسة، ومرده إلى أن المجتمعات تنتظم دوما حول قيم معينة كالثروة والقوة والهيبة والمكانة وغيرها، وهذه القيم تختلف من مجتمع لآخر وبين الأفراد في المجتمع الواحد، واختلاف توزيع القيم يوجد عملية ترتيب هرمي داخل المجتمع بناء على حيازة كل قيمة من هذه القيم.⁴

¹ ليلى سيدهم، المرجع السابق، ص 31.

² محمد بن صنيان، المرجع السابق، ص 26.

³ ليلى سيدهم، نفس المرجع ، ص 33.

⁴ ليلى سيدهم، نفس المرجع ، ص ص 23-26.

الفرع الثاني : أنواع النخب الحاكمة

تعددت التصنيفات التي تفردت بتحديد أشكال النخب المتواجدة في جل المجتمعات تقريبا، وسنحاول في طرحنا التركيز على مجملها في النقاط التالية¹:

أولا/ النخبة الجامعية المثقفة:

وتشمل جميع الأشخاص الذين حازوا على تعليم عال سواء في الجامعات أو في المعاهد أو المدارس العليا، ويشغلون في مجال الفكر والثقافة والدين، ويُعد من بينهم الكتاب، الصحفيون، الروائيون، المفكرون، الفلاسفة، المنظرون، الأساتذة... إلخ

ثانيا/ النخبة السياسية:

حيث أن كثير من الدراسات ركزت عليها كأقلية في مقاليد السلطة خاصة دراسات "موسكا" ، وتلميذه "متشلمر" اللذان تناولوا الفئة التي تحكم في السلطة، وتتكون من زعماء الأحزاب، رؤساء الحكومات والوزراء وأعضاء البرلمان ومجلس الشيوخ... إلخ

ثالثا/ النخبة البيروقراطية:

وتسمى أيضا بالنخبة التكنوقراطية، وهم مجموعة من الإداريين الذين تخرج أغلبهم من الجامعات ومراكز التكوين، وبعد شغلهم لوظائف إدارية بواسطة الخبرة والترقية يرتقون إلى مصاف النخبة الإدارية التي تصبح من صانعي القرار الإداري والتسيير وإدارة الشأن العام².

رابعا/ نخبة رجال الأعمال:

تتكون هذه الفئة من أفراد تمكنوا عن طريق التجارة أو الصناعة أو المضاربة من تكوين ثروات بحيث أنهم يشكلون أرقاما مهمة في مجال المال والأعمال، وهم أصحاب ممتلكات وعقارات وشركات وأرصدة مالية ضخمة، وهم يجتمعون في اتحاد خاص بهم، حيث ينظر إليهم بأنهم من أخطر النخب المؤثرة على صناعة القرار السياسي المحلي والدولي.

خامسا/ النخبة العسكرية

ينظر إلى الضباط السامون بأنهم يشكلون نخبة القوات العسكرية، حيث يتوزعون على قيادة الأركان أو كعمداء للنواحي العسكرية، كما أن هناك من يرى بأن نخبة جنود القوات المسلحة تكمن في القوات القناصة والقوات الخاصة³.

¹ عبد الله كيار، النخبة الجامعية والمجتمع المدني في الجزائر: قراءة سوسيولوجية في جدلية الواقع والممارسة، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 11، 2013، جامعة ورقلة، ص 19.

² أمينة علاق، نخبة أم نخب: قراءة في المفهوم، الأدوار والاشكاليات، مجلة العلوم الانسانية، العدد 28، جامعة قسنطينة، مارس 2017، ص 50.

³ أحمد زغلول شلاطة وآخرون، النخب والانتقال الديمقراطي: التشكيل والمهمات والأدوار. المركز العربي الديمقراطي للأبحاث ودراسة السياسات، لبنان، 2019، ص 146.

الفصل الأول: الإطار النظري للفساد والشرعية السياسية والنخب الحاكمة

سادسا/ النخبة الدينية

وتتمثل في القادة الدينيين ووجهاء الطوائف الدينية وعلماء اللاهوت والعقيدة وكل من يشكلون مراجع دينية أو أصبحوا زعماء لأتباع تجمعهم رابطة دينية، مثل الكاثوليك، الفاتيكان،...إلخ.

سابعا/ النخبة الرمزية

يعتقد بعض الباحثين بأن هناك بعض النخب التي لا يتم إيلانها أهمية بالغة رغم أهميتها مثل ونجوم الفن والسينما والرياضة، حيث أنهم يعتبرون كرموز ومرجعيات لمجموعة هائلة من الاتباع والمعجبين.

ثامنا/ النخبة النسوية

هناك من الباحثين من يرى بأن نساء العالم تقودها نخبا نسوية في إطار ما يسمى بالحركة النسوية والدفاع عن حقوق المرأة، كما أن السياسيين يعملون على توظيف ورقة النساء في الانتخابات¹.

¹ كريمة بلهوارى، المرجع السابق، ص52.

خلاصة الفصل الأول:

وفي نهاية هذا الفصل يمكننا القول أن الفساد ظاهرة متفشية منذ القدم، حيث انتشرت في الحضارات القديمة وانتقلت إلى العصور الوسطى ثم العصر الحديث، هذا الأخير الذي يشهد استفحالا خطيرا للفساد لا نظير له، الأمر الذي أدى بالمجتمع الدولي والمنظمات الدولية إلى دق ناقوس الخطر والتدخل لمواجهة الفساد من خلال عقد المؤتمرات والاتفاقيات الدولية. ولعل أهم الأسباب التي أدت إلى انتشاره هما سببين رئيسيين هما الحكم المركزي الاستبدادي وضعف الديمقراطية والسياسات الاقتصادية، إلا أن الفقه اتفق على تقسيمها إلى أسباب سياسية واقتصادية واجتماعية.

كما تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى مفهوم النخبة الحاكمة بأنواعها، وكذا مفهوم الشرعية التي تعد من أبرز المسائل التي تؤثر على علاقة الدولة بالمجتمع، وتعبّر عن مدى امتثال النظام السياسي للإجماع الشعبي، وذلك بتوفر اعتقاد وقناعة لدى المحكومين بجدارة النخبة السياسية الحاكمة باحتلال مركز السلطة السياسية، وعلى النخبة الحاكمة تكريس هذه القناعة الشعبية باستمرار وإلا انفرط العقد الاجتماعي واختل النسق البنوي للسلطة في علاقة الحاكم بالمحكومين، مما يدفع المجتمع إلى ممارسة العنف السياسي لاسترجاع حقوقهم وهو ما يؤثر على الاستقرار السياسي للدولة، لذلك لا يمكن لأي نخبة حاكمة مهما كانت قوتها أن تستغني عن الشرعية.

الفصل الثاني:

مكافحة الفساد بعد حراك 2019 لدعم شرعية النخب

الحاكمة في الجزائر

يعد موضوع التصدي لظاهرة الفساد من المواضيع المهمة التي تشغل المشرعين سواء على المستوى الدولي أو على المستوى الوطني في وقتنا الحالي.

ولما كانت حماية مؤسسات الدولة من هذه المظاهر هو الغاية الأسمى والهدف الرئيسي الذي تهدف إليه وتصبوا إليه هذه التشريعات لكونه مظهر من مظاهر تحقيق التنمية في مختلف القطاعات، فقد عملت مختلف الدول إلى بذل مجهودات في إطار الحد من جرائم الفساد سواء بإصدار القوانين التي تجرم هذا الفعل أو بإحداث آليات تقنية وهيئات وطنية تعمل على تتبع هذا النوع من الجرائم، مثل ما تم استحداثه في الجزائر من مؤسسات للوقاية من الفساد ومكافحته. بموجب التعديل الدستوري 2020 الناتج عن مخرجات حراك 2019، والذي من خلاله تسعى النخبة الحاكمة إلى ضمان استقرار النظام السياسي من جهة ضمان استمرارها في السلطة من جهة أخرى، وهو سوف ما نتطرق إليه في فصلنا هذا بالتفصيل، من خلال عرض التأطير القانوني والمؤسسي لمحاربة الفساد في الجزائر بعد حراك 2019 كمبحث أول، ثم نتطرق إلى تشخيص واقع مكافحة الفساد في الجزائر بعد حراك 2019 ومتطلبات استمرار دعم شرعية النخب الحاكمة في المبحث الثاني.

المبحث الأول: الإجراءات القانونية والمؤسسية لمكافحة الفساد في الجزائر بعد حراك 2019

تعد ظاهرة الفساد من أكثر المخاطر التي تهدد التنمية في مختلف القطاعات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، وفي المؤسسات العامة والخاصة، ولذلك فقد عملت الجزائر في مجال مكافحة الفساد باستحداث آليات قانونية من خلال مصادقتها على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بمكافحة الفساد، ومن خلال إصدارها للقانون 06-01 المتعلق بمكافحة الفساد، ومن أجل تدعيم هذه الآليات القانونية قامت باستحداث تقنية تجسد تنفيذ القوانين في الواقع مثل السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته التي تم استحداثها بموجب تعديل الدستور لسنة 2020، إضافة إلى الديوان الوطني لقمع الفساد ومجلس المحاسبة وكذا الخلية المالية الذين كانوا موجودين من قبل، وهم آليات لهم دور في عملية البحث والتحري عن الجرائم المتعلقة بالفساد وتسلم مرتكبيها إلى الجهات القضائية، لإضافة إلى استحداث آليات جديدة كوسيط الجمهورية الذي تسعى من خلاله النخبة الحاكمة إلى تجنب وقوع جريمة الفساد عن طريق تسخيره للقيام بأدوار وقائية، وهو ما سوف نتناوله بالتفصيل من خلال هذا المبحث، حيث سوف نستعرض مظاهر تأثير الفساد على شرعية النخب الحاكمة في الجزائر وكيف أثر انتشار الفساد على زعزعت استقرار النخب الحاكمة والنظام السياسي في الجزائر وفقدانه للشرعية من خلال المطلب الأول، ثم في المطلب الثاني نتناول نتائج حراك 2019 وتداعياته على النخبة الحاكمة الجديدة في الجزائر، وذلك من خلال محاولة النخبة الحاكمة لمكافحة ظاهرة الفساد باستحداث آليات جديدة هيكلية وتنظيمية تحمل في طياتها البحث عن الشرعية لضمان استمرارها في السلطة.

المطلب الأول: مظاهر تأثير الفساد على شرعية النخب الحاكمة في الجزائر

إن انتشار ظاهرة الفساد بكثرة في الجزائر في الآونة الأخيرة دفع بالشعب الجزائري إلى الخروج للمظاهرات والاحتجاجات والمطالبة بمحاربة الفساد وسقوط النخبة الحاكمة ، هذه المظاهرات كانت لها تداعيات داخلية وخارجية .

الفرع الأول: طبيعة الحراك الشعبي في الجزائر (الاحتجاجات)

شهدت الجزائر حركات احتجاجية عارمة اندلعت شرارتها الأولى يوم الجمعة 22 فبراير 2019، مست كامل التراب الجزائري ضد ترشح الرئيس السابق لولاية خامسة، ولكن سرعان ما انتقلت إلى المطالبة برحيل كل من في النظام بعد تقديم الرئيس السابق لاستقالته. والحقيقة أن هذه الاحتجاجات جاءت نتيجة عدة أسباب تراكمت على مر السنين، شهد خلالها الشعب الجزائري وخاصة فئة الشباب تهميش في مختلف القطاعات.

فالحراك الشعبي الجزائري انطلق بصفة غير منظمة واتخذ الشكل السلمي رمزا له، جمع ما بين أشخاص ذات توجهات اجتماعية وسياسية وثقافية معينة توحدت إرادتهم على العمل المشترك من أجل أهداف محددة عبروا عنها من خلال استخدام حقهم في التجمهر والتعبير عن الرأي. شمل هذا الحراك اضطرابات ومظاهرات ومسيرات وتجمعات فضلا عن الاستخدام الفعال لوسائل الإعلام الاجتماعية والأنترنيت، وقد قوبلت هذه الاحتجاجات بتغطية أمنية واسعة، وبردود غير عنيفة من قبل السلطات ، وكان الشعار الرئيسي للمتظاهرين هو " أن الشعب يريد رحيل كل من في النظام".¹

تميز الحراك الشعبي في الجزائر بمجموعة من الخصائص، تمثلت في:

أولا/ ذات طابع مدني

انطلق الحراك الشعبي في الجزائر بتحريك الشرائح المدنية للشعب، وهذا لا يعني أن الجيش لم يشارك في الحراك، فقد وجد نفسه مجبرا تحت ضغط الواقع الأمني التي فرضته الأحداث على التدخل لضمان الأمن للمجتمع وتأمين وصول الحراك لأهدافه من دون أن يكون له يد في انحراف الحراك عن مساره بإعادة النظام القديم أو بعض ممثليه إلى السلطة.²

ثانيا/ ذات طابع سياسي

اتسم الحراك الشعبي في الجزائر الذي يعد الأكبر منذ تولي الرئيس السابق الحكم عام 1999 بالسلمية والخروج عن دائرة العنف بين طرفي العلاقة (المتظاهرين والسلطة) كنتيجة واضحة لأهمية تحقيق الاستقرار السياسي في

¹ أحلام صارة مقدم وبن حوا مصطفى، 22 فبراير الحراك الشعبي في الجزائر (الأسباب والتحديات)، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المجلد 02، العدد 06، 2019، ص18.

² عائشة دويدي، الحراك الشعبي في الجزائر بين الطرح والمعالجة (احتجاجات 2019)، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 11، العدد 01، أبريل 2020، ص 837.

الجزائر. ويرجع السبب من وراء سلمية الحراك لمجموعة من العوامل من بينها مواقف الجماهير من السياسة، إذ تشكل هذه المواقف بشكل كبير من تجربة العشرية السوداء التي مرت بها الجزائر في التسعينات، وبحلول عام 2011 كان معظم الجزائريين متسامحين مع هيكل سياسي سلطوي يقيم المعارضة، طالما ظلت البلاد مستقرة نسبيا. وبين عامي 2011 إلى 2013 خلاص الكثير من الجزائريين من العنف الذي حل بمصر وليبيا ومالي وسوريا واليمن ودول عربية أخرى إلى أن تحدي الوضع الراهن لن يؤدي إلا إلى المخاطرة بالعودة إلى الاضطرابات واسعة النطاق والعنف.¹

ثالثا/ مطالبه سياسية

أخذ الحراك الشعبي في الجزائر طابعا سياسيا من خلال إعطائه الأولوية للمطالب السياسية على المطالب الأخرى، خاصة المطالب الاجتماعية والاقتصادية، فالمتبع للاحتجاجات سيلاحظ أن شعار رفض ترشح الرئيس بوتفليقة لولاية خامسة ورحيل كل من في النظام اتخذوا حيزا كبيرا ضمن الشعارات المرفوعة، وعلى الرغم من أن الحراك شارك فيه المعلم والأستاذ والطالب والطبيب والمحامي والتاجر... إلخ، إلا أن سياسة مطالبه لم تتغير فانصهرت جميع النقابات بمختلف مطالبها في الحراك الشعبي متجاوزة مطالبها الفئوية والجهوية إلى مطلب واحد هو تغيير النظام الحاكم جذريا.²

رابعا / ذات أهداف عامة

إن مطالب الحراك الجزائري وأهدافه وشعاراته لا تم فنة بعينها بقدر ما تسعى إلى تجاوز وضع قديم تتضرر منه أغلب الفئات الاجتماعية، فالمتحجون الذين ينتمون إلى خلفيات متنوعة خرجوا في 22 فبراير بداية من أجل المطالبة بعدم ترشح الرئيس لفترة رئاسية خامسة، فالمتظاهرون اتخذوا في موقفهم وكان غالبية المتظاهرين وجدوا الفرصة للتعبير عن سخطها من السياسات المتبعة، وبالتالي تلقت مصالح غالبية الطبقات الجماهيرية في رغبتها في إزاحة السلطة الحاكمة و وضع نظام جديد للحكم يستجيب لمعايير الديمقراطية والحكم الصالح.³

خامسا/ الاستمرارية ورفع سقف المطالب

استمر الحراك الشعبي بسلميته واتحاده وأهدافه حتى تتحقق مطالبه كلها، على الرغم من تحقيق أولى مطالبه وهي عدول الرئيس عن ترشحه لولاية خامسة، وكذلك تأجيل الانتخابات الرئاسية و إجراء تعديلات حكومية أقيلا بموجبها الوزير الأول وعين بديلا له، إلا أن الحراك الشعبي ظل مستمرا مطالبا بتغيرات جذرية للنخبة الحاكمة.⁴

¹ عائشة دويدي، نفس المرجع، نفس الصفحة.

² فضيل التهامي ومصطفى راجعي، الحراك الشعبي في الجزائر هل سيستمر؟، ت النشر: 2019/04/26، ت الاطلاع: 2025/03/05، على

الموقع: <https://www.Raialyoum.com/index.php/>

³ حمد بودراع، فشل ثورات الربيع العربي محاولة للفهم، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 04، 23 جانفي 2017، ص

52.

⁴ عائشة دويدي، المرجع السابق، ص ص 838-839.

سادسا/ ذات طابع فحائي

لم يسبق الحراك الجزائري أي تنظيم فقد اشترك فيه أعداد كبيرة من الناس دون اتفاق مسبق بينهم، كما لا توجد له أي قيادات معروفة، فالمتظاهرون يعملون بصورة تلقائية ويبدأ تحركهم برد فعل فردي يتسم بالعفوية في تعاطيه مع متغيرات الواقع¹.

الفرع الثاني: تفكك النخب الحاكمة في الجزائر

تشهد الجزائر اليوم صراعا لثالث قوى يمكن اختزالها كالتالي: الجهة الأولى تلك التي كانت تمسك بزمام السلطة الفعلية، وهي المتمثلة في دوائر الحكم الملتنف حول الرئيس بوتفليقة سواء في قصر المرادية أو الحكومة أو الجيش. والطرف الثاني يتمثل في الأوساط التي كانت نافذة في السابق وتم استبعادها تدريجيا. القوة الثالثة تتمثل في الجموع البشرية الهائلة التي احتلت الشارع وفاجأت الجميع سواء في الداخل أو الخارج. ما يلاحظ أن هذه لاحتجاجات أدت إلى تفكك مؤسسات سياسية وتنفيذية بسرعة غير متوقعة، وبدا أن النظام السياسي قد فقد قاعدته الشعبية والسياسية، إذ التحق العديد من مكوناته سواء منها الحزبية أو الجماهيرية بالحراك الشعبي.

أولا/ تفكك النخب السياسية

1. حزب جبهة التحرير الوطني

لقد سجلت منذ انطلاق الاحتجاجات استقالات في صفوف الحزب، خاصة أعضاء اللجنة المركزية والنواب السابقين لحزب الجبهة وكذا أعضائه وإطاراته القريبة من الشعب، في حين اتجهت مجموعة من كوادر الحزب نحو التشكيك في شرعية المنسق العام " معاذ بوشارب " .

ولقد كان " يتنحوا قاع " شعار الجزائريين الراضين لترشح الرئيس بوتفليقة بسبب وضعه الصحي، تحول إلى نقمة على الحزب العتيد الحاكم الذي أصبحت المطالبة بحله شعار رقم إثنان في الحراك الشعبي، وزاد المطالبة بحله بعد الخطاب الشهير للمنسق العام " معاذ بوشارب " من وهران الذي قال فيه: " نقول للداعين للتغيير أحلام سعيدة وضح نومكم". حيث أصبح المتظاهرون رافضون للحزب ورموزه بشكل كلي².

وكان ذلك تمهيدا لبداية عملية واسعة تهدف لإزاحة رموزه وهم كبار قيادات الحزب، وهكذا تم الإطاحة بأمينه العام السيناتور "جمال ولد عباس" وزج به في السجن عن قهقريه تخص قضايا تبديد مال عام، كما تم إيداع السجن البرلماني محمد جيمعي القائد الجديد للحزب، بالإضافة إلى عدد كبير من قيادات الحزب الذين تولوا مناصب وزارية أمثال بوجمعة طلعي والسعيد بركات، محجوب بدة، عبد الغني زعلان، عبد المالك سلال، و

¹ توفيق عبد الصادق، حركة 20 فبراير الاحتجاجية بالجزائر في ضوء نموذج التفسير، مجلة رهانات، العدد 31، 2019، ص11.

² فريد شراد، الأفلان من الحزب الحاكم إلى حزب تكسير العظام، ت النشر: 2019/10/08، ت الاطلاع: 2025/03/06، على الموقع::

وزير العدل الطيب لوح وموسى بن حمادة وغيرهم بتهم الفساد ونهب المال العام، ليتم اختيار الحزب الحاكم ليتحول بعدها إلى حزب يوصف بأنه جامع للطماعين واللاهئين وراء المغام لا غير.¹

2. حزب التجمع الوطني

ساهم أحمد أويحي بشكل كبير في استفزاز الجزائريين حينما صرح لتلفزيون فرنسا 24، أن الشعب الجزائري سعيد بترشح بوتفليقة لعهدة خامسة ولهذا السبب كثير ما يرفع المتظاهرون شعارات تنادي بإسقاطه شخصيا، كما عرف برجل المهام القدرة. وبعد خطابه في 28 فيفري محذرا من المسيرات التي تبدأ بالورد وتنتهي بالدماء أشعل نار الغضب في الجزائريين الذين خرجوا في اليوم الموالي يطالبون بمحاسبته ومحاسبة من على رأس حزب التجمع الديمقراطي الحليف لحزب جبهة التحرير، إلى أن انتهى به الحال بالسجن بتهمة الفساد مع مجموعة من النخب من الحزب.

ثانيا/ تفكك النخب المالية

لقد شكلت طيلة حكم بوتفليقة الممتدة 20 سنة مجموعة من المليارديرات الذي ارتبط اسمهم بـ بوتفليقة وأخيه السعيد ولعبوا أدوارا سياسية متفاوتة الخطورة من داعم لبوتفليقة إلى متخلي في آخر لحظة ، من أبرزهم:

1. يسعد ربراب:

صاحب مجمع سيفيتال الذي يأتي على رأس قائمة أغنياء الجزائر بثروة قدرتها بحملة فوريس الأمريكية المتخصصة في تصنيف الشخصيات في العالم بحوالي 2,3 مليار دولار مما يجعله يظفر بمقدارة بمكان ضمن أغني 50 رجلا في إفريقيا. وبعد أزمة الزيت والسكر سنة 2011 التي شهدتها الجزائر، والذي يعتبر ربراب بارون لهذه الموارد، جعل الشعب يندد بمظاهرات ضده.

2. علي حداد

علي حداد صاحب أهم ثروة في الجزائر وإفريقيا الذي احتل المركز الثاني بعد رجل الأعمال يسعد ربراب في قائمة أغنياء الجزائر بثروة قيمت حوالي 400 مليون أورو، و يتأس منتدى رؤساء المؤسسات والذي يمتلك شركة عملاقة تسيطر على قطاع الأشغال العمومية في الجزائر. أصبح اسمه متداول بكثرة في وسائل الإعلام خاصة بعد فوز شركته بصفقة إنجاز الطريق السيار شرق غرب، كما يرتبط اسمه بعلاقات وثيقة بالمسؤولين والوزراء في الدولة وعلى رأسهم السعيد بوتفليقة و وزير الصناعة والناجم عبد السلام بوشوارب، ورئيس العام للعمال الجزائريين عبد المجيد سيدي السعيد. ما جعل له مكانة في صنع القرار داخل النظام السياسي الجزائري، خاصة عندما أقال وزير الخارجية الأسبق عبد المجيد تبون بعدما هدد بفضح ملف الفساد الذي سيتضرر منه، وبعد الاحتجاجات طالب الشعب بمحاسبته².

¹جمال كريمي، اختيار الحزب الحاكم في الجزائر، جريدة الوطن، ت الصدور: الأربعاء 16 أكتوبر 2019، ت الاطلاع: 2025/03/06، على

الموقع: <https://alwatannews.net/ampArticle/850371>

²جمال كريمي، نفس المرجع.

ثالثا/ تفكك النخب العسكرية

وهذا بسقوط بعض النخب العسكرية في الجزائر بتهم ثقيلة، فأوقفت مصالح الأمن كل من الجنرال توفيق الذي يعتبر من المقرين للسعيد بوتفليقة وطرطاق الرئيسيين السابقين لجهاز المخابرات بتهم التآمر على الجيش والحراك الشعبي. كما تم إقالة خمس جنيرالات بتهم الفساد وهم : مناد نوبة القائد السابق للدرك الوطني، القائد حبيب شنتوف، القائد سعيد باي، والقائد عبد الرزاق شريف وهم قادة سابقون لمناطق عسكرية، وبودوار بوجمعة المدير السابق للمصالح المالية بوزارة الدفاع، الذين مثلوا أمام قاضي التحقيق في المحكمة العسكرية بالبليدة بتهمة الفساد وحيازة أملاك مشكوك فيها. كما لعب دور كبير الجيش بقيادة الفريق أحمد صالح في دفع المحيطين ببوتفليقة إلى الانشقاق عليه من جهة، ومن جهة أخرى فموقف المؤسسة العسكرية أو الجيش لم يكن محايد للدستور الجزائري بل كان دافعا لضرورة تنحي الرئيس من السلطة.¹

المطلب الثاني: دور المؤسسات المستحدثة في محاربة الفساد في الجزائر بعد حراك 2019

سعت الجزائر على غرار عدد من الدول إلى وضع استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، وهذا من خلال إنشاء عدة هيئات لتحقيق هذا الغرض، ومن بينها مؤسسات أنشأت سابقا أعطيت لها صلاحيات لمكافحة الفساد من بينها الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، الديوان الوطني لقمع الفساد، خلية الاستعلام المالي، مجلس المحاسبة، وذلك عبر تعديلات وقوانين متتابعة ينظر إليها كإطار مناسب وضروري لمحاربة الفساد، كما قامت باستحداث مؤسسات جديدة كوسيط الجمهورية. ومن خلال هذا المطلب سوف نتطرق لمؤسسات وهياكل مكافحة الفساد بعد حراك 2019.

الفرع الأول: دور المؤسسات السياسية في محاربة الفساد

إن الحياة البرلمانية لأي دولة تعبر عن الصورة الحقيقية لمجتمعها، فمعظم التيارات السياسية والأفكار والآراء والمبادئ والقيم التي تسود مجتمعا ما إنما تنعكس سواء سلبا أو إيجابا على البرلمان من خلال أعماله ودرجة فعاليته. كون البرلمان هو الممثل المباشر لإدارة المجتمع كونه من يشرع القوانين التي تحكم المجتمع، كما له سلطة مراقبة العمل الحكومي لجعله يتماشى ومتطلعات الشعب، فالبرلمان يسعى بالأساس لمكافحة الفساد الإداري المنتشر في أزقة الحكومة من خلال تأثيره على السلطة التنفيذية بواسطة ما يسمى " بالرقابة البرلمانية" من حيث الوسائل المتوفرة للبرلمان والمتمثلة أساسا في آليات السؤال و الاستجواب ولجان التحقيق، فهذه الرقبة تهدف إلى ضمان حسن سير أجهزة الدولة.²

¹عائشة دويدي، المرجع السابق، ص 840.

²عبد القادر بوغازي، الأداء البرلماني في دول المغرب العربي، (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2015)، ص 18.

وفي الجزائر مكن التعديل الدستوري لسنة 2020 أعضاء البرلمان أن يوجهوا أي سؤال شفوي أو كتابي إلى أي عضو في الحكومة مع التنويه إلى ضرورة أن يتم الجواب على السؤال الكتابي كتابيا خلال أجل أقصاه 30 يوما، أما بالنسبة للأسئلة الشفوية يجب ألا يتعدى أجل الجواب عنها 30 يوما. وفي هذا الصدد يعقد كل من مجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة بالتداول جلسة أسبوعية تخصص لأجوبة الحكومة على الأسئلة الشفوية للنواب وأعضاء مجلس الأمة¹.

تلعب الأسئلة البرلمانية بنوعيتها دورا مهما في الرقابة على نشاط الحكومة، سواء من خلال كشفها للتجاوزات المرتكبة من قبل الأجهزة التي تشرف عليها الحكومة بهدف إرشاد الوزراء المسؤولين عن قطاع معين لاتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على هذه التجاوزات وإصلاح مرافقها العامة، لذلك لا يقوم نواب المعارضة باستعمال الأسئلة بأعداد كثيرة، وقد يرجع السبب في ذلك إلى عاملين أساسيين، العامل الأول هو عامل دستوري نحت بسبب وجود بعض العقوبات التي تحول دون استعمال وسائل الرقابة الأخرى، والعامل الثاني يعتبر الأساسي ويعود بالأساس إلى ضعف المعارضة².

وإن كان التعديل الدستوري لسنة 2020 قد منح البرلمان حق السؤال دون اشتراط نصب معين، إلا أن النصوص التشريعية المنظمة للسؤال البرلمان تثبت تواجد الحكومة في كل مراحل تحريك هذه الوسيلة الرقابية المهمة على أعمالها، وهذا ما يحد من فعالية هذه الرقابة في مكافحة الفساد المنتشر في أزقة الحكومة، حيث يظهر جليا أن مصير السؤال البرلمان لن يتعدى رد عضو الحكومة المختصة ثم التعقيب عن هذا الرد، فمن البديهي أن لا يترتب عنه أي إجراء قانوني³.

الفرع الثاني: دور المؤسسات الإدارية في محاربة الفساد

أولا/ السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته

لقد تم استحداث السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته بموجب التعديل الدستوري لسنة 2020 من خلال الفصل الرابع المعنون بمؤسسات الرقابة في المادتين 204 - 205، كما تطرق المشرع الجزائري إلى تنظيم أحكام هذه الهيئة من خلال القانون 08-22 المؤرخ في 5 ماي 2022 الذي يحدد تنظيم السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته وتشكيلها وصلاحياتها ومهامها في مجال التصدي لجرائم الفساد⁴.

¹ الفقرة 01 و 02 و 03 من المادة 158 من التعديل الدستوري لسنة 2020، المرجع السابق.

² براهمي عبد الرزاق، الآليات المستحدثة لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، (أطروحة دكتوراه في القانون العام، تخصص: القانون العام الاقتصادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2021)، ص 332.

³ براهمي عبد الرزاق، نفس المرجع، ص 332.

⁴ المرسوم الرئاسي 08-22، المؤرخ في 13 ماي، المتعلق بإصدار التعديل الدستوري، العدد 32، الجريدة الرسمية، الصادرة في 14 ماي 2022.

والهدف من استحداث هذه المؤسسة باعتبارها مؤسسة دستورية، هو تحقيق أعلى مؤشرات التראה والشفافية في تسيير الشؤون العمومية طبقا لما جاء في نص المادة 04 من القانون 08-22، فضلا عن تدعيم الآليات التقنية وتعزيزها في مواجهة جرائم الفساد بشتى أنواعها وعلى مستوى مختلف الميادين والقطاعات السياسية والإدارية والاقتصادية وغيرها.¹

وقد منحها المشرع الاستقلالية، الشخصية المعنوية، الاستقلال المالي والإداري بموجب المادة 02 منه التي تنص على أن السلطة العليا مؤسسة مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي والإداري، فهي سلطة مستقلة غير تابعة لأي سلطة أخرى². وتعد استقلالية السلطة العليا أمرا ضروريا حتى تتمكن من أداء مهامها وصلاحياتها على الوجه الكامل وطبقا لما نص القانون ووفقا لما تقتضيه الحاجة للتصدي إلى هذا النوع من الجرائم.³ فقد أحسن المشرع صنعا عندما كرس استقلالية السلطة العليا للشفافية بموجب التعديل الدستوري الجديد لسنة 2020 وتجنبه التناقض الذي كان موجودا في النصوص القانونية المنظمة للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بتخليه عن الصياغة المتمثلة في كون السلطة تابعة لرئيس الجمهورية⁴.

ويتبين من النصوص القانونية أن السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته هي آلية وقائية لها دور وقائي قبل وقوع جرائم الفساد من خلال ما تقوم به من أعمال تتمثل في وضع استراتيجية وطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، والسهر على تنفيذها ومتابعتها وجمع ومعالجة وتبليغ المعلومات المرتبطة بمجال اختصاصها، ووضعها في متناول الأجهزة المختصة، والمساهمة في تدعيم قدرات المجتمع المدني والفاعلين الآخرين في مجال مكافحة الفساد⁵. كما تعتبر آلية ردعية من جهة أخرى لما تقوم به من إخطار مجلس المحاسبة والسلطة القضائية المختصة كلما عاينت وجود مخالفات، وإصدار أوامر عند الاقتضاء للمؤسسات والأجهزة المعنية. كما لها دور رقابي مثل ما جاء به القانون 08-22 في المادة 07 بتوليها بمتابعة مدى امتثال الإدارات العمومية والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية والاقتصادية والجمعيات والمؤسسات الخيرية للالتزام بالمطابقة لأنظمة الشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته.⁶

¹ عبد الكريم طالب، محاربة الفساد الإداري والمالي في الجزائر في ظل إنشاء السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، المجلد 03، العدد 02، 28-12-2020، ص 24.

² عبد الكريم طالب، نفس المرجع، ص 25.

³ رمزي حوجو ولبني دنش، الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد 05، جامعة بسكرة، 2021، ص 73.

⁴ قادة شهيدة، التجربة الجزائرية لمكافحة الفساد وفارقاتها: إطار قانوني ومؤسسي طموح يفقد لآليات إنفاذه، مجلة مركز القانون ومكافحة الفساد، 2019، ص ص 1-3.

⁵ قومي حميدة، مدى فعالية مكافحة الفساد في الجزائر: الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد، الديوان الوطني لقمع الفساد، مجلة البيان لدراسات القانونية والسياسية، المجلد 07، العدد 01، جوان 2022، ص ص 192-193.

⁶ رمزي حوجو ولبني دنش، المرجع السابق، ص 74.

ثانيا/ الديوان الوطني لقمع الفساد

بما أن الفساد له انعكاسات غير مرغوب فيها على مستوى تطور التنمية الاقتصادية في الجزائر خاصة بعدما استفعل جل القطاعات من القطاع العام والقطاع الخاص، ومختلف المؤسسات العامة والخاصة، تم إنشاء الديوان الوطني لقمع الفساد ليكون له دور في محاربة الفساد إلى جانب الهيئة الوطنية لمحاربة الفساد. ولقد كان استحداث هذه المؤسسة تنفيذا لتعليمات رئيس الجمهورية المتعلقة بتفعيل مكافحة الفساد والتي تضمنت تعزيز آليات مكافحة الفساد ودعمها.¹

وبالرجوع إلى مواد المرسوم نستنتج أن هذا الجهاز هو آلية مؤسسية أو مصلحة مركزية عملية تم إنشائه خصيصا لقمع الفساد، ويمتلك الديوان خصائص تميزه عن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، تتمثل في كونه تابع لوزارة المالية لكنه يتمتع بالاستقلال في عمارة وتسييره، وكذا عدم تمتعه بالشخصية المعنوية، وبالتالي عدم تمتعه بالاستقلال المالي وذمة مالية مستقلة.²

وبالنظر إلى تشكيلة الجهاز حيث يضم ضباط الشرطة القضائية وأعوان الضبطية القضائية لوزارة الدفاع ووزارة الداخلية، فإنه يلاحظ أنه أداة قمعية وردعية، وهو مصلحة خاصة للشرطة القضائية، وقد أسندت له مهام جمع المعلومات والأدلة المتعلقة بالفساد والأفعال التي لها علاقة بها، وفي التحري والتحقيقات في كل ما هو علاقة بهذه الأفعال.³، وأثناء القيام بمهامه يمكنه الاستعانة دائما بالهيئات التي يمكنها أن تقدم المعلومات التي يمكن أن يستفاد منها أثناء التحقيق، وله حق اقتراح أي إجراء يكون من شأنه أن يدعم مجرى التحقيق.⁴

ثالثا/ خلية معالجة الاستعلام المالي

أنشأت خلية معالجة الاستعلام المالي لدى وزارة المالية سنة 2004، وهي هيئة مختصة ومستقلة مكلفة بجمع المعلومات المالية ومعالجتها وتحليلها وتبادلها مع خلايا أخرى للاستعلام المالي، وتتمتع هذه اللجنة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويختص دورها في مكافحة جرائم تبيض الأموال وتمويل الإرهاب.⁵ وقد تم استحداث هذه الهيئة في دستور 2020، وذلك من أجل مكافحة الفساد، حيث أسندت لها مهام على المستوى الداخلي والخارجي، فيمكن دورها على المستوى الداخلي عن طريق ما يسمى بإخطار بالشبهة، حيث أسندت المهام إلى أشخاص تقوم بتبليغ الأخطار سواء كان الفعل يدخل ضمن عمليات تبيض الأموال

¹ أفدة حبيبة وبسمة بويشطولة، آليات مكافحة الفساد ومدى فعاليتها في التشريع الجزائري، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 07، العدد 02، 13-05-2021، ص ص 561-560.

² أفدة حبيبة وبسمة بويشطولة، نفس المرجع، ص 563.

³ عثمان حردق، النظام القانوني للوقاية من الفساد ومكافحته، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 13، العدد 01، جامعة الوادي، 2013، ص 481.

⁴ زاوي آية وبوقطينة أمنة، الآليات المستحدثة لمكافحة الفساد في الجزائر، (مذكرة ماستر في الحقوق، تخصص: قانون أعمال، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة برج بوعرييج، 2023)، ص 81.

⁵ بكرنش مليكة، جريمة الاختلاس في ظل قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، (مذكرة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة وهران، 2013)، ص 163.

أو تمويل الإرهاب¹، فإن القانون ألزم الأشخاص الطبيعية أو المعنوية بواجب الإبلاغ بموجب تقرير سري أو تصريح بالاشتباه في هذه الجرائم². بالإضافة إلى تتبع عمليات إيداع الأموال وكذا حركة رؤوس الأموال خاصة أصحاب المهن الحرة مثل المحامين والموثقين والتجار وخبراء المحاسبة، والسماصرة والجمركيين، وأعوان الصرف... إلخ.³

أما دورها على المستوى الدولي فيمكن أن تتبادل الخلية المعلومات التي يجوزتها مع هيئات أجنبية مخولة بمهام مماثلة شريطة المعاملة بالمثل⁴، كما تتعاون مع هيئات في دول أجنبية بمتابعة الاجراءات وتبليغ السلطات الأجنبية وتحليل المعطيات حول العمليات التي يشتبه ارتباطها بجرائم تبيض الأموال وتمويل الإرهاب.⁵

الفرع الثالث: دور المؤسسات القضائية في مكافحة الفساد

أولا/ رقابة مجلس المحاسبة للوقاية من الفساد ومكافحته في الجزائر

تأسس مجلس المحاسبة سنة 1980، وأعطى له اختصاصات رقابية واسعة ذات طابع إداري وقضائي على الدولة أو الهيئات التابعة لها في تسيير الأموال العمومية مهما كان وصفها القانوني، وقد كرس مجلس المحاسبة مرة أخرى في التعديل الدستوري لسنة 2020، حيث خصص المؤسس الدستوري الجزائري فصل مستقل عنوانه بمجلس المحاسبة نظرا للدور الهام الذي تحتله رقابة استعمال الأموال العمومية، ومكنه من نشر تقريره من طرف رئيسه⁶.

وجاء هذا التعديل بأحكام جديدة تتعلق بالتقرير الذي يعده مجلس المحاسبة، فبعدما كان يرسل إلى رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الأمة ورئيس المجلس الشعبي الوطني والوزير الأول⁷، أصبحت المادة 199 من التعديل 2020 تنص على نشر التقرير، والنشر حكم جديد من صميم الوقاية من الفساد ومكافحة، حيث كان من الصعب بل من المستحيل الاطلاع على تقرير مجلس المحاسبة سابقا⁸، فالنشر يغني عن الالتزام

¹ بكونش مليكة، نفس المرجع، ص 170.

² مشري راضية ومقلاتي مونة، الهيئات الوطنية لمكافحة الفساد في الجزائر، (الملتقى الوطني الأول حول: الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة قلمة، أيام 24-25 أفريل 2018)، ص 8.

³ مشري راضية ومقلاتي مونة، نفس المرجع، ص 9.

⁴ فهيمة فسوري، دور خلية معالجة الاستعمال المالي في الوقاية من جرائم تبيض الأموال، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 06، العدد 17، 2020، ص 169.

⁵ فسوري فهيمة، نفس المرجع، ص 169.

⁶ الأمر رقم 20-95 المؤرخ في 17 يوليو 1995، المتعلق بمجلس المحاسبة، الجريدة الرسمية، العدد 35، الصادرة في 17 يوليو 1995.

⁷ حاحة عبد العالي، المرجع السابق، ص 542.

⁸ المادة 192 من الدستور الجزائري، المعدل والمتمم بالقانون 01-16، المؤرخ في 06 مارس 2016، الجريدة الرسمية، العدد 14، الصادرة في: 07 مارس 2016.

بإرسال التقرير إلى رئيس مجلس الأمة ورئيس المجلس الشعبي الوطني والوزير الأول، وهو تكريسا للشفافية في تسيير الأموال العمومية¹.

وأیضا الاضافة الجديدة في المادة 199 من التعديل الدستوري 2020، هو أن تنظيم مجلس المحاسبة وعمله واختصاصاته يحدده قانون عضوي. والقانون يحدد علاقة المجلس بالهيكل الأخرى في الدولة المكلفة بالرقابة والتفتيش ومكافحة الفساد، وهذه العبارة الأخيرة جاء بها تعديل 2020 في إطار تعزيز دور مجلس المحاسبة في مكافحة الفساد².

وتتمثل اختصاصات التي يقوم بها مجلس المحاسبة وفقا للتعديل الدستوري 2020 في رقابة نوعية التسيير عن طريق تقييم شروط استعمال الهيئات والمصالح العمومية الموارد والوسائل المادية والأموال العمومية وتسييرها على مستوى الفعالية والنجاعة والاقتصاد بالرجوع إلى المهام والأهداف والوسائل المستعملة، وكذا تقييم قواعد تنظيم وعمل الهيئات الخاضعة لرقابته، ويتأكد من وجود آليات وإجراءات رقابية داخلية موثوقة، وفي هذا الإطار يقدم توصيات يراها ضرورية لتحسين فعالية الرقابة على مستوى تلك الهيئات والمصالح العمومية. ويراقب استعمال الاعانات والمساعدات المالية التي تمنحها الدولة والجماعات الإقليمية في الولاية والبلدية مع تقييم المخططات والبرامج التي قامت بها هذه الهيئات وتصحيح الأخطاء. وهذه التقييمات حتى تكون لها فعالية يترتب على مجلس المحاسبة إعداد تقارير تحتوي على تلك المعايير والملاحظات والتقييمات وإرسالها إلى السلطات المعنية والهيئات الوصية³.

كما تتمثل اختصاصاته القضائية في مراجعة الحسابات المقدمة من طرف المحاسبين العموميين وهي الرقابة التي يمارسها مجلس المحاسبة، فضلا عن رقابة الانضباط في مجال تسيير الميزانية المالية، يسميها البعض برقابة المطابقة، كما يقوم بإعداد التقرير التقييمي ويرسل إلى الحكومة مرفقا بمشروع القانون الخاص بذلك، والتي بدورها ترسله إلى الهيئة التشريعية، كما يمكن لرئيس الجمهورية، الوزير الأول، رؤساء غرفتي البرلمان أن يعرضوا على مجلس المحاسبة ملفات ذات أهمية وطنية كما يستشار في مشاريع القوانين المتعلقة بالمالية العامة⁴.

ثانيا/ هيئة وسيط الجمهورية

بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-45 المؤرخ في 15 فبراير 2020، تم تأسيس هيئة وسيط الجمهورية، وذلك رغبة من الحكومة الجديدة في الجزائر إلى خلق جو حسن في العلاقة بين الإدارة مع المواطن للقضاء على

¹ بواب بن عامر وهنان مليكة، جديد رقابة المؤسسات الدستورية المختصة في الوقاية ومكافحة الفساد من خلال التعديل الدستوري 2020، مجلة دراسات في الوظيفة العامة، العدد 08، جوان 2021، ص 26.

² المادة 199 من الدستور الجزائري المعدل والمتمم بموجب المرسوم الرئاسي رقم 442-20، المؤرخ في 30 ديسمبر 2020، التعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء أو نوفمبر 2020، الجريدة الرسمية، العدد 82، الصادر في 30 ديسمبر 2020.

³ أحمد سويقات، مجلس المحاسبة كآلية أساسية دستورية للرقابة المالية في الجزائر، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 14، الجزائر، أكتوبر 2016، ص 170.

⁴ نادية تياب، المرجع السابق، ص 330.

البيروقراطية التي تسبب فيها النظام السابق، ولحماية الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين في مواجهة الإدارة العامة.¹

إن الهدف الأساسي لهيئة وسيط الجمهورية تتمثل في مجابهة ظاهرة الفساد داخل الإدارة العمومية، والحد من كل أشكال تعسف الإدارة في استعمال سلطاتها ونفوذها، فبذلك فهذه الهيئة تعتبر بمثابة الحجر الأساس في مجال الحوار بين السلطة والمجتمع المدني، ولذلك منحت لها مجموعة من الصلاحيات، ولكن في مقابل ذلك وجب التقييد بمجموعة الإجراءات القانونية لئتم تدخل هذه الهيئة². ولعل أهم الصلاحيات الممنوحة لوسيط الجمهورية حددت في جانبين، الجانب الأول صلاحيات المتابعة والرقابة العامة وذلك من خلال تعزيز الوسائل الرقابية سواء الرقابة الداخلية أو الرقابة القضائية، وحتى الرقابة الخارجية المتخصصة التي تعتبر رقابة وسيط الجمهورية أحد أهم صورها، كما تم تخويل وسيط الجمهورية صلاحيات التحريات التي تمكنه من التعاون مع الإدارات والمؤسسات المعنية لمزاولة مهامه، وفي هذا الصدد يخطر وسيط الجمهورية كل إدارة أو مؤسسة يمكن لها أن تقدم له مساعدة قد تقيده بمناسبة ممارسته لمهامه الرقابية، كما يمكنه أن يطلع على كل وثيقة أو ملف يكون له صلة بمهامه.³

المبحث الثاني: واقع مكافحة الفساد في الجزائر بعد حراك 2019 ومتطلبات استمرار دعم شرعية النخب الحاكمة

سارعت الجزائر إلى مكافحة كل الآفات والجرائم التي من شأنها هدم كيان الدولة وزعزعت مسار الديمقراطية فيها، لعل أبرزها آفة الفساد التي باتت تشكل خطرا على كل دول العالم وليس الجزائر وحدها، لذا قامت الجزائر بمحاربة الفساد بمختلف أنواعه خاصة بعد الحراك والثورات السلمية سنة 2019، وذلك من خلال اتخاذها لكافة الإجراءات الوقائية والقانونية التي تخص متابعة قضايا الفساد التي باتت تعرف ارتفاعا واضحا على المستوى الوطني في مختلف قطاعات الدولة وكذلك الدولي مما أوجب على الجزائر بذل كل الجهود الوطنية لمواجهة أصعب ظاهرة في العالم، والتمثلة في الفساد إضافة إلى السعي إلى مكافحته على الصعيد الدولي أيضا.

بعد مصادقة الجزائر على جملة من الاتفاقيات الدولية والعربية والإفريقية في مجال مكافحة الفساد وإصدارها لقانون الفساد 06-01 كان لزاما عليها مواصلة جهودها في التصدي له بإنشاء واستحداث العديد من الهيئات في إطار الوقاية من الفساد ومكافحته التي تندرج ضمنها الهيئة الوطنية للوقاية ومكافحة الفساد، الديوان المركزي لقمع الفساد، المفتشية المالية العامة، وكذا مجلس المحاسبة و وسيط الجمهورية. إلا أن التعدد

¹ المرسوم الرئاسي رقم 20-45، المؤرخ في 15 فبراير 2020، يتضمن تأسيس وسيط الجمهورية، المرجع السابق،

² حلطي منصور، النظام القانوني لوسيط الجمهورية في التشريع الجزائري والمقارن، مجلة البحوث القانونية والسياسية، المجلد 02، العدد 14، جامعة سعيدة، 2020، ص 115.

³ المادة 06، من المرسوم الرئاسي رقم 22-320، المؤرخ في 21 سبتمبر 2022، يتضمن وسيط الجمهورية، العدد 62، الجريدة الرسمية، ت الصدور: 22 سبتمبر 2022.

المكرس قانونا وتنظيما لم يجسد من الناحية العملية مواجهة حقيقية وفعالية لظاهرة الفساد بصفة عامة، والتي لا تزال فيها مؤسسات الدولة الجزائرية تعاني من تفشي وانتشاره في معظم الجوانب . ويرز ذلك من خلال محدودية وقصور صلاحيات المناطة لمختلف الهيئات المكلفة بالوقاية لا سيما في ظل افتقارها للإطار القانوني الذي يضمن تناسق وتكامل الجهود بين مختلف المتدخلين لممارسة عمليات الرقابة، وهذا ما أكده المؤسس الدستوري من خلال التعديل الجديد لسنة 2020 بدسترة الهيئات والقوانين.

سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى تقييم اسهام الآليات المؤسساتية والقانونية لمكافحة الفساد في دعم شرعية النخب الحاكمة في المطلب الأول، ثم نتطرق للرؤى المستقبلية لمكافحة ظاهرة الفساد لضمان استمرار شرعية النخب الحاكمة في المطلب الثاني.

المطلب الأول: تقييم اسهام آليات مكافحة الفساد في دعم شرعية النخب الحاكمة

محاربة الفساد مسؤولية جماعية وأخلاقية تتطلب تضافر الجهود من مؤسسات مثل السلطات الثلاث و مؤسسات مكافحة الفساد والأحزاب السياسية والمجتمع المدني ، وستتطرق لدور واسهامات هذه الآليات في هذا المطلب

الفرع الأول: الإعلام والجامعات والمجتمع المدني قلص من الفساد

فتحت موجة الفساد العبرة للحدود التي اجتاحت الجزائر خلال السنوات السابقة أعين المسؤولين الجزائريين على ضرورة مراجعة المنظومة القانونية وتحسينها بما يساعد المؤسسة القضائية على مواجهة آلة الفساد التي بدت في بعض الحالات وكأنها ممنهجة، وهو المعطى الذي قاد إلى ثورة تشريعية أفرزت ترسانة ضخمة من النصوص والقوانين الجديدة، أراد من خلالها مسؤولو الجهاز التنفيذي ومعهم الجهاز التشريعي وضع حد نهائي لورم الفساد.

فقد شهدت الجزائر خلال الأربع سنوات الأخيرة تحولات قانونية هامة تستند إلى إصلاحات جذرية من خلال رزمة من القرارات والقوانين والتعديلات، وهذا تجسيدا لبرنامج رئيس الجمهورية الرامي إلى تطوير النظام القضائي، فمند اعتلائه كرسي الرئاسة كرسى الرئيس " عبد المجيد تبون" إصلاحات مكثفة من خلال إجراء تعديلات كبيرة في قطاع العدالة. فبالإضافة إلى تعزيز أدوات وآليات مكافحة الفساد من خلال إدخال تعديلات على القانون الخاص بالوقاية من الفساد ومكافحته واستحداث هيئات رقابية وأمنية، فقد لعب الإعلام دورا كبيرا في تقليص حجم الفساد في الجزائر من خلال التوعية والتحسيس من جهة، ومن جهة أخرى نقل تفاصيل قضايا الفساد من أروقة المحاكم كعبرة لمن يعتبر¹.

كما ساهم قطاع التعليم العالي بدوره في نشر ثقافة " جزائر بلا فساد" من خلال إدراج مواد جديدة في الجامعات والتي من شأنها تلقين الطلبة أسس ومبادئ مكافحة الفساد والوقاية منه على شاكلة إدراج مادة "

¹ نواردة باشوش، بالأرقام والتفاصيل... الفساد يتراجع في الجزائر، مجلة الشروق، ت النشر 2024-02-13، ت الاطلاع: 2025-03-04.

التنمية الإدارية ومكافحة الفساد" بمعاهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، وكذا تدريس قانون مكافحة الفساد والوقاية 06-01 منه بالتفصيل لطلبة كليات الحقوق في انتظار إدراج مواد جديدة بجامعة أخرى، بالمقابل شكل إنشاء الشبكة الجزائرية للشفافية " نراكم" أهمية قصوى في دعم منظومة مكافحة الفساد بالجزائر، حيث ساعدت في تشكيل جبهة داخلية قوية لمواجهة الظاهرة وفق آليات واضحة، تركز أساسا على التحسيس والتكوين ورفع القدرات والمعارف وتكوين المتكويين وتبادل الخبرات والمعلومات، وتوفير مجال رقمي للتواصل من خلال تشجيع نشر البحوث الجامعية والمقالات الصحفية وتقارير الجمعيات، وتقديم الشهادات والتبليغ عن الفساد بصفة آمنة ومؤمنة عبر منصة رقمية للسلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته.¹

وقد ساهم الخراط المجتمع المدني في آلية " نراكم" بشكل كبير في مكافحة الفساد والوقاية منه وتحقيق الشفافية وأخلفة الحياة العامة، باعتبار أن الفساد جريمة عابرة للحدود تعطل التنمية الوطنية وتقوض البنى التحتية وتهدد التماسك الاجتماعي، وتؤثر سلبا على منظومة القيم، مما يدفع إلى محاربه من خلال تضافر جهود جميع الأطراف والجهات المعنية.

- اشراك النخبة الحاكمة للمجتمع المدني في محاربة الفساد وكسب الشرعية :

انطلاقا من التعديل الدستوري 2020، والذي نص على اشراك المجتمع المدني كعنصر فعال في الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد باعتباره شريك أساسي في تسيير الشأن العام لتعزيز دعائم النزاهة وتفعيل المساءلة والرقابة الممارسة من قبله، بالإضافة للدور التحسسي والتوعوي للمجتمع المدني، فإنه يقوم بدور بارز في تقويض ظاهرة الفساد عبر مساهمته الفعالة في تحفيز ثقافة النزاهة وتعزيز المشاركة الوطنية، كما يعكس دوره التزاما راسخا بمكافحة الفساد من خلال التفاعل مع الهيئات الحكومية والتشجيع على تبني سياسات استباقية تتجاوز الجوانب الوقائية، من خلال نشر الوعي بشكل شامل بين جميع فئات المجتمع، ويستخدم لغة سهلة ومفهومة لتشجيع الوعي وتغيير السلوكيات نحو مواقف أكثر نزاهة، ويسهم تفعيل دور المجتمع المدني في تعزيز التعاون بين الحكومة وبينه، حيث يعملان كشركين أساسيين في الجهود من أجل مكافحة الفساد وتحقيق التحول الفعال نحو بيئة أكثر نزاهة في الجزائر. غير أن الواقع العملي لمشاركة المجتمع المدني في الوقاية و مكافحة الفساد في الجزائر مازال يعاني العديد من العراقيل والممارسات الزايبونية وعدم الاستقلالية.

مساهمة الأحزاب السياسية ودورها في مكافحة الفساد

بادرت الأحزاب السياسية منذ الإعلان عن مظاهرات سنة 2019 إلى تبني استراتيجية هجومية مضادة لفساد النخبة الحاكمة، ولا سيما أحزاب المعارضة التي قامت بدور كبير في تعبئة سياسية جماهيرية

¹ نواردة باشوش، نفس المرجع.

² نوري إدريس، المجتمع المدني الجزائري بعد الحراك: استقلالية أم خضوع أكبر لآليات الاحتواء والزبونية، مجلة مبادرة الإصلاح العربي، نيسان 2023، ص22.

واسعة ضد فساد مسؤولي الحزب الواحد، وركزت في ذلك على ضرورة أخلاقة الحياة العامة لخطوة أولى لإنجاح المسار الديمقراطي في البلاد.

كما ضلت الأحزاب السياسية منابر سياسية حرة للتنديد بالفساد والمفسدين، وقد جعلت موضوع الفساد الموضوع الرئيسي في كل الحملات الانتخابية برفع شعار " من أجل حكم صالح" كتعبير منهم عن إعطاء الأهمية الكبيرة لمواجهة الفساد، أو رفع شعار محاربة " الاستبداد والفساد" من طرف الأحزاب الإسلامية¹. وبالتالي ساهمت الأحزاب السياسية في تحسين الرأي العام الوطني وتوعية المواطن بشأن أسباب وآثار الفساد، وطالبت كم من مرة تدخل السلطات بشكل جدي لوضع حد للمفسدين وجماعات المصالح التي تحتكر الاقتصاد الوطني، من خلال تطبيق القانون بصرامة وتفكيك شبكات الفساد والإجرام التي تطورت بشكل ملحوظ ومخيف قد يهدد الدولة نفسها. كما ساهم في الكشف عن الكثير من أسماء شبكة المفسدين السياسيين والعابثين بالثوابت التاريخية والوطنية فضلا عن رجال الأعمال المتورطين في قضايا الفساد.²

دور الإعلام في مكافحة الفساد وكسب شرعية النخب الحاكمة بعد حراك 2019

يبرز دور وسائل الإعلام المكتوبة التي تلعب دورا معتبرا في الكشف عن قضايا الفساد وإعلام الرأي العام، وهذا الدور ظهر مع ظهور الصحافة الخاصة التي أخرجت موضوع الفساد السياسي من دائرة الممنوعات أو الطابوهات إلى مواضيع تثير النقاش بين السياسيين والإعلاميين. وفي هذا الإطار لا ينكر المساهمة التي قدمتها بعض الجرائد (خصوصا التي يتجاوز سحبها اليومي ألفي نسخة) في تغطية ملفات الفساد السياسي من خلال فتح تحقيقات صحفية جريئة، وكذلك فتح صفحات للرسائل المفتوحة للمواطنين، وفي هذا الصدد تؤدي جريدة " لو سوار دا الجيري" دورا مهما في مجال تحسيس الرأي العام من خلال تخصيصها صفحة أسبوعيا لمناقشة قضايا الفساد في الجزائر.³

كما يؤدي الإعلام الأمني دورا هاما في مكافحة الفساد من خلال محورين أساسيين، أولهما يتم من خلال التحقيقات الصحفية الاستقصائية التي يتم من خلالها كشف الأعمال والممارسات الفاسدة، ثم طرحها وتعبئتها للرأي العام، والمحرور الثاني يتجلى في توعية المواطنين بالأثر المباشر للفساد على النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ونتيجة لذلك أقدم المؤسس الدستوري من خلال التعديل الدستوري لسنة 2020، على تكريس الحماية الدستورية لحرية الصحافة المكتوبة والسمعية والبصرية وعلى الشبكات الإعلامية، وذلك بضمان عدم

¹ نوري إدريس، نفس المرجع.

² رياض الصيداوي، نهاية زمن بوتفليقة: صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر، مجلة المركز العربي للدراسات السياسية والاجتماعية، تونس، 2019، ص 16.

³ رياض الصيداوي، نفس المرجع، ص 16.

تقييدها بأي شكل من أشكال الرقابة القبلية، ورفع العقوبة السالبة للحرية عن جنحة الصحافة، وهو ما من شأنه أن يكفل أداء الرسالة الإعلامية بكل موضوعية وشفافية وحياد.¹

الفرع الثاني: دور السلطات في محاربة الفساد

رغم تمتع البرلمان في الجزائر بالعديد من الصلاحيات الدستورية في مجال مكافحة الفساد، إلا أن الواقع العملي يثبت بأن هذه الهيئة لا تزال لم ترق إلى الدور المنوط بها في هذا المجال، وذلك في ظل الهيمنة الواضحة للجهات التنفيذية على باقي الأجهزة الأخرى، ويتجلى ذلك من خلال الضعف الذي يعرفه المجلس الشعبي الوطني فيما يخص مشاركته في إعداد القوانين.²

أما عن دور البرلمان عامة في مكافحة الفساد، فإننا نجد يعجز في الكثير من الأحيان عن هذا الدور، وعلى سبيل المثال نجد هذا التصريح من أحد نوابه:

" رغم توقيع 65 نائبا من مختلف التشكيلات قوبلت المبادرة التي قدمها نائب العدالة والتنمية "الحضر بن خلاف"، حول فتح نقاش برلماني حول الفساد وبشكل خاص في شركة سونطراك وقطاع الطاقة بالرفض من طرف رئيس المجلس الشعبي الوطني "العربي ولد خليفة"، رغم توقيع 24 تشكيلة على اللائحة وسجلت الوثيقة إمضاء 65 نائبا، وعبر صاحب المبادرة عن استنكاره للرفض من طرف مكتب المجلس الشعبي الوطني، رغم استيفاء الشروط من خلال بلوغ التوقيعات لـ 65 نائبا يمثلون 24 تشكيلة سياسية من أصل 28".³

إن تصريحنا كهذا يبين لنا الوضع الحقيقي والواقع المرزى لهذا البرلمان، وما يؤكد ضعفه كمؤسسة سياسية في محاربة الفساد هو أن يدوس البرلمان في حذ ذاته على القوانين، في حين كان ينبغي منه أن يكون هو الأول بحمايتها، وذلك من خلال مخالفته حتى للقوانين التي يسنها في جلساته، حيث إذا كان من المفترض منه بصفته ممثلا للشعب وحامي لممتلكاته أن يحارب الفساد، نجد يرفض حتى فتح نقاش برلماني حول الفساد، رغم استيفاء الشروط القانونية لهذه المبادرة.

أما عن الجهاز القضائي فإن عدم استقلالية القضاء ظاهر في الواقع إذ أنه لازالت مظاهر تدخل السلطة التنفيذية في السلطة القضائية واضحة وجلية، وهو ما يكرسه الدستور فيما يخص الصلاحيات الحصرية لرئيس الجمهورية الذي يعين بنفسه القضاة، وهو الذي يرأس المجلس الأعلى للقضاء وهو القاضي الأول في البلاد، وهو ما يمس باستقلالية السلطة القضائية ويجعل القاضي غير محمي من تدخلات الإدارة ومختلف أشكال الضغوطات.

¹ المادة 54 من دستور 2020

² رشيد بوسعيد، المرجع السابق، ص 49.

³ رشيد بوسعيد، نفس المرجع، ص 49.

ولعل اتساع دائرة الفساد في الجزائر بحسب تقارير منظمة الشفافية الدولية سنويا لدليل واضح على ما آلت إليه وضعية جهاز العدالة، خصوصا مع بقاء العديد من الفضاءات المالية دون وضوح، حيث لازالت قضايا الخليفة وقضايا سونطراك وقضية البوشي، ومختلف قضايا الفساد يكتنفها الكثير من الغموض والضبابية إلى يومنا هذا¹.

الفرع الثالث: تقييم أداء مؤسسات مكافحة الفساد

عمدت النخبة الحاكمة في الجزائر من أجل مكافحة الفساد إلى تعزيز الثقة في مؤسسات الدولة على استعمال الموارد العمومية وبفعالية، بإنشاء وتفعيل دور الكثير من المؤسسات الرقابية ذات الطابع الإداري والقضائي التي تعمل على مكافحة الفساد والوقاية منه، حيث يتجلى دور هذه الأجهزة أو المؤسسات في دعم التدابير الوقائية والقمعية لمكافحة الفساد من خلال مساعدة المرافق والمؤسسات العامة على تحسين الأداء وتعزيز الشفافية وتأمين المساءلة والحفاظ على المصداقية، سعيا منها للبحث على ضمان الاستمرارية في السلطة وكسب الشرعية².

من بين المؤسسات الإدارية التي تكافح الفساد نجد الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته التي منح لها المشرع سلطة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتكون تحت تصرف رئيس الجمهورية، مع منحها جملة من الصلاحيات والمهام التي تساعد على أداء دورها في مكافحة الفساد، ورغم منحها الاستقلالية إلا أنها تبقى تابعة لهيمنة السلطة التنفيذية التي قد تتدخل في صلاحياتها وفي توجيهها، وفيما يخص اختصاصات هذه الهيئة فقد تم تجريدتها من كل الآليات التي تضمن لها حسن ممارسة الرقابة وتأدية دورها على أكمل وجه، يغلب على عمل الهيئة الطابع الوقائي لمكافحة الفساد، مما اضطر المشرع الجزائري إلى استحداث هيئة ثانية ذات طابع قمعي وردعي وهي الديوان المركزي لقمع الفساد، هذا الأخير جاء ليكمل ويتم دور الهيئة الوقائي بصلاحيات ردية وقمعية لتكتمل دائرة مواجهة الفساد والتي تبنى أساسا على الوقاية أولا ثم المكافحة أو الردع ثانيا³.

أما بالنسبة للمؤسسات القضائية المتمثلة في مجلس المحاسبة فرغم أهمية دوره في مكافحة الفساد ورغم كونه هيئة مستقلة، إلا أن تبعيته للسلطة التنفيذية وقلة إمكاناته البشرية والمادية يعتبر عائقا أمام أداء مهامه الرقابية بتزاهة وشفافية وموضوعية وحياد. الأمر الذي يؤثر على فعالية رقابته في مواجهة أجهزة وهيئات السلطة التنفيذية.

¹قادة جهيدة، المرجع السابق، ص 8.

²قومي حميدة، المرجع السابق، ص 196.

³قومي حميدة، نفس المرجع، ص 196.

وفي الأخير حتى وإن كان المشرع الجزائري بعد حراك 2019 ، قد أحسن صنعا عندما قام بالتعديل الدستوري سنة 2020 الذي نص على استحداث هيئات ومؤسسات تدعم وتعزز عملية مكافحة الفساد، إلا أنه في الواقع نلاحظ أنها عبارة عن نصوص قانونية ونظرية غير مطبقة على أرض الواقع.¹

المطلب الثاني: الرؤى المستقبلية لمكافحة ظاهرة الفساد في الجزائر كدعم لشرعية النخبة الحاكمة بعد الحراك

إذا كان الفساد ظاهرة عالمية لم يسلم منها أي مجتمع من أثارها الوخيمة، فإنه من جهة أخرى ليس مبررا للسكوت عنه وتشجيع البيئة التي تحتضنه، بل وجب العمل على وضع استراتيجية لمحاصرته من خلال تفعيل أدوار كل من مؤسسات الدولة، والقوى الاجتماعية وكل الفواعل التي من شأنها تقديم يد العون لمحاصرة الفساد والحد من انتشاره، وقد عملت النخبة الحاكمة في الجزائر على جعل محاربة الفساد وسيلة لكسب ثقة الشعب وثقة مؤسساتها من أجل ضمان استمراريتها في السلطة، إلا أنها تواجه مشاكل عديدة وعراقيل سواء على الصعيد الداخلي أو على الصعيد الخارجي تقف حائلا أمام دعم شرعيتها، فكثرة انتشار الفساد في الواقع إضافة إلى التهديدات الخارجية وفساد الأيدي الخارجية يجعل النخبة الحاكمة في مأزق إحداث التوازن بين البحث عن الشرعية وبين محاربة ومكافحة الفساد، ومن خلال هذا البحث سوف نتطرق إلى أهم التوجهات الاستراتيجية الجديدة التي لا بد على النخبة الحاكمة السير وفقها حتى تتمكن من محاربة الفساد وضمان استمرارها في الحكم وضمان استقرار الوضع السياسي والأمني في الجزائر.

الفرع الأول: مراقبة الأشخاص والأشياء والأموال

تسعى النخبة الحاكمة في الجزائر على دعم مكافحة الفساد بكل الطرق، وعلى كل الأصعدة وذلك من خلال استعمال كل الوسائل المتاحة لمحاربة الفساد، ومن بين هذه الطرق نجد مراقبة الأشخاص والمصادرة واسترجاع الأموال وفقا لما نص عليه القانون الجزائري وبالاعتماد على التطورات التكنولوجية كالترصد الإلكتروني والاختراق وهو ما سوف تناوله في هذا الفرع.

أولا/ الترصد الإلكتروني والاختراق

يقصد بالترصد الإلكتروني هو مراقبة وسائل الاتصال المختلفة بين الجناة بقصد كشفهم ويتطلب استخدامها موازنة بين حق الفرد في الخصوصية من جهة، والحاجة إلى تنفيذ القوانين التي تعقب أثر المجرمين من جهة أخرى، ويتسم الاجراء بأنه مقيد بالحصول على إذن مسبق، كما أنها محددة بفترة قصيرة جدا فقط ومهما قيل بشأنها فهي أسلوب فعال في كشف الجريمة المنظمة عموما وجرائم الفساد خصوصا، حيث لا يمكن لهيئات

¹ زاوي آية وبوظينة أمنة، المرجع السابق، ص 83.

القانون الاستغناء عنه، ويجب أن تكون وسائل المراقبة الالكترونية متطورة مقارنة بوسائل الاتصالات المستخدمة من قبل المنظمات الإجرامية.¹

الاختراق: وذلك من خلال مواكبة التطور التكنولوجي الحاصل، إذ هو أسلوب من أساليب التحري الخاصة التي تسهل جمع الأدلة المتعلقة بجرائم الفساد ويكون على نحو مناسب ويأذن من السلطة القضائية،² ويجب الاعتماد عليه من قبل المؤسسات المختصة كآلية فعالة لمحاربة الفساد وحاسبة المجرمين.

ثانيا/ مصادرة العائدات والأموال غير المشروعة

المصادرة عقوبة تكميلية تعود فائدتها للدولة، فعلى النخبة الحاكمة تسخير مؤسسات مكافحة الفساد لاسترجاع الأملاك العمومية المنهوبة وذلك من خلال المصادرة للعائدات المتحصل عليها من الأنشطة الغير مشروعة التي وقعت عليها الجريمة من جهة ومن جهة أخرى مصادرة أموال عمومية تم الاستيلاء عليها بطرق غير قانونية، وقد سعت النخبة الحاكمة بقيادة الرئيس عبد المجيد تبون إلى السعي والحرص على استرجاع ومصادرة الأموال المنهوبة إلى الخارج.³

ثالثا/ إبطال العقود والصفقات

هو نوع جديد من الأحكام التي تبناها المشرع الجزائري مؤخرا تم نسبها لجهات القضاء الجزائري، بعد أن كانت من اختصاص القضاء المدني، وذلك بإبطال العقود التي تم توقيعها أو امتيازها أو ترخيصها بطرق غير قانونية ساهمت في الفساد، وهو ما عمدت إلى إبطاله مؤخرا الجزائر في قضية الترخيص الخاص بعقد الكراء المستأجر للقنصلية الفرنسية بالجزائر، فمنذ 1962 وهي تسدد ثمن الكراء بمبلغ رخيص جدا قدر ب 1000 دج، وهو ما جعل السلطات القضائية تباشر التحقيق وإبطال العقد المبرم مع الخارجية الفرنسية.⁴

الفرع الثاني: تفعيل القدرات المؤسساتية للدولة لمحاربة الفساد ودعم شرعية النخبة الحاكمة

لمكافحة الفساد في الجزائر وضمان الأمن والاستقرار داخل الجزائر وداخل النظام السياسي و ضمان استمرار النخبة الحاكمة، يجب الاعتماد على مقارنة تفعيل القدرات المؤسساتية في إطار مقولات الإصلاح السياسي والإداري، والقائمة على استقلالية السلطة القضائية، وتبني ذلك يمكن أن نعقد الأمل في وضع حد للفساد، من خلال:

¹ لمياء بن دعاس، الجريمة المنظمة بين التشريع الجزائري والاتفاقيات الدولية، (مذكرة ماجستير في القانون، تخصص: قانون عام، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010)، ص 161.

² لعجيني أشواق، الآليات المستحدثة لمكافحة الفساد في الجزائر، (مذكرة ماستر في القانون، تخصص: قانون عام، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أم البواقي، 2022)، ص 57.

³ لعجيني أشواق، نفس المرجع، ص 68.

⁴ لعجيني أشواق، نفس المرجع، ص 71.

أولا/ اصلاح المنظومة السياسية والإدارية

بالرغم من خروج الشعب في مظاهرات حاشدة سنة 2019، إلا أنه لليوم هناك ارتفاع كبير في معدلات الفساد في الجزائر واتساع دائرته وتشابك حلقاته، جعل الكثير من القوى السياسية تنادي بضرورة الإسراع في عملية الإصلاح السياسي من أجل محاصرة الظاهرة والحد من انتشارها، من خلال:

1. تفعيل مبدأ الشفافية الإدارية

يمكن القول أن الشفافية الإدارية تتضمن وضوح التشريعات وسهولة فهمها، واستقرارها وانسجامها فيما بينها وموضوعيتها وتبسيط الإجراءات الإدارية، وبالتالي القضاء تدريجيا على الروتين ونشر المعلومات والإفصاح عنها وسهولة الوصول إليها لتكون متاحة للجميع. فالشفافية تعتبر بمثابة مبدأ إداري داخل المؤسسات تمتد لتشمل بعض الممارسات التي تصب في مجال اتخاذ القرارات وإدارة الموارد البشرية والهياكل التنظيمية والتعليمات والاتصال والعلاقات والتطوير الإداري.¹

2. مساعدة المواطنين في بسط الرقابة على الجهاز الإداري للدولة

إن دور الشفافية يتمثل أساسا في إطلاع المواطنين على القوانين التي تحكم نشاط الجهاز الإداري، حيث تتصف هذه القوانين والقرارات بالخصوصية نظرا لأن الجمهور لا يعلم هذه القوانين والقرارات إلا إذا نشرها، وبالتالي فإن توفير هذه القوانين والمعلومات المتعلقة بما يعطي للجمهور فرصة كبيرة في مراقبة وفهم وتقييم القرارات المتخذة من قبل المسؤولين.

3. منع الفساد الإداري والجرائم المترتبة عنه

ظهر لنا جليا أن تطبيق الشفافية يعد من آليات مكافحة الفساد الإداري، ولكن تطبيقها يستلزم وسائل اتصال فعالة، ومجتمع قادر على الحصول على المعلومات ثم بعد ذلك استخدامها في مساءلة الحكومة، كما أن تبني مبدأ الشفافية في مساعيه يكرس الحكومة الرشيدة المحلية، والتي تقوم خاصة على الوضوح في اتخاذ القرارات وحرية تدفق المعلومات بالشكل الذي يسمح لأصحاب الشأن من اكتشاف الأخطاء ومجابهتها.²

4. تفعيل مبدأ النزاهة داخل الإدارة العمومية

لا بد أن توضع مدونة خاصة بالوظيفة العامة في الجزائر تتضمن القواعد التي يتوجب الالتزام بها بموجب نص تشريعي أو تنظيمي، وما يؤكد هذه الحاجة ما ذهب إليه بعض الفقه بقولهم أن الوظيفة العمومية تفتقر عموما إلى مدونة معمقة لأخلاقيات المهنة.³

5. تفعيل آلية المساءلة الإدارية

¹ عصام أحمد البهجي، الشفافية وأثرها في مكافحة الفساد الإداري. دار الفكر الجامعي، مصر، 2014، ص15.

² مولاي ميلان بغدادي، آليات مكافحة الفساد. دار القدس العربي، الجزائر، 2017، ص36.

³ مولاي ميلان بغدادي، نفس المرجع، ص ص 37-40.

كما أن المساءلة الإدارية تتطلب أن تكون السلطة المخولة للموظف العام متاحة بالقدر الذي يسمح له بالقيام بمسؤولياته، أو بمعنى آخر ضرورة وجود توازن بين السلطة والمسؤولية الملقاة على عيني الموظف العام، وبذلك يمكن للإدارة مساءلة الشخص أو الموظف عن فشله في القيام بالمهام المنوطة له.

6. تفعيل مبدأ الإدارة التشاركية

تعتبر الإدارة التشاركية من أهم تلك الآليات التي تكرس مبدأ الحكومة الرشيدة في الدولة، حيث أن مشاركة الموظفين في إتخاذ القرارات أصبح أسلوبا يمارس في الكثير من الأنظمة الإدارية الحديثة، وأصبح من أهم المواضيع في الساحة العالمية التي تحتاج لمناقشة، فمشاركة الموظفين مع الإدارة سيؤثر بدون شك على نتائج العمل الإداري.

7. الإرادة السياسية ودورها في إرساء التغيير

إن مكافحة الفساد بشتى صوره لا يكون بالنصوص القانونية فقط، فلإصلاح وإرساء مبادئ الحكم الرشيد دون توجه سياسي حقيقي في ذلك، وإرادة وتنظيف ذهنيات المسؤولين لن تكون له جدوى.¹

ثانيا/ دعم استقلالية المنظومة القضائية

إن تكريس مبدأ استقلالية السلطة القضائية من شأنه أن يحاصر الفساد والمفسدين، ذلك أن سيادة القانون يعني مخاطبته للجميع بذواتهم لا بصفتهم ومكانتهم، وهو ما يعطي له الهيبة والقدسية ويكرس دولة الحق، وبالتالي تقويض أركان الفساد بكبح جماح المفسدين ومعاقبتهم بأشد العقوبات، وقد كرست الدساتير للجمهورية الجزائرية مبدأ قدسية العدالة، وأن القراءة الأولية والمتأنية لهذه الدساتير تجعلنا نستكشف بلا شك توجه النظام السياسي تدريجيا إلى مبدأ الفصل والتعاون والتكامل بين السلطات، واستقلالية السلطة القضائية وإعادة الاعتبار لدور القاضي وابعاده عن مختلف الضغوطات وهو ما يظهر في مواد الدساتير الجزائرية. وبالتالي فإن تقويض أركان الفساد في الجزائر، يتطلب تكوين دولة الحق والقانون أساسها القضاء المستقل عضويا وموضوعيا، لا يبرز تحت ميل نفوذ السلطة التنفيذية. وفعالا في فصله لقضايا الفساد ولن نصل إلى ذلك إلا من خلال توفر الإرادة السياسية القوية ونية صادقة لدى السلطات العليا أو النخبة الحاكمة في البلاد بتفعيل قدرات المؤسسات المخصصة لمكافحة الفساد.²

الفرع الثالث: تفعيل دور القوى الاجتماعية لمكافحة الفساد وتعزيز مكانة النخبة الحاكمة

يؤدي الاستقصاء الأمني دورا هاما في مكافحة الفساد من خلال محورين أساسيين، أولهما يتم من خلال التحقيقات الصحفية الاستقصائية التي يتم من خلالها كشف الأعمال والممارسات الفاسدة، ثم طرحها وتعبئتها

¹ عصام أحمد البهجي، المرجع السابق، ص 18.

² هادي العيد، الإصلاح السياسي كآلية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، (أطروحة دكتوراه في القانون، كلية الحقوق، جامعة الجزائر3، 2013)، ص ص 283-287.

للرأي العام، والمحور الثاني يتجلى في توعية المواطنين بالأثر المباشر للفساد على النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وعلى هذا الأساس فإنه من الضروري أن تسعى الجزائر إلى إعداد استراتيجية محكمة قصد تفعيل الدور الذي يقوم به الإعلام الأمني من أجل تحقيق التغطية الشاملة للحاجات الأمنية والتكفل التام بتحقيق الغايات الأمنية بكافة أبعادها، وذلك من خلال دعم الآليات التالية:

- تطوير الرسالة الأمنية الإعلامية كمدخل مهم في أي استراتيجية متخذة في مكافحة الفساد، وذلك على نحو يواكب ما حظيت به هذه الرسالة من تطور عالمي مذهل، وبشكل يتوافق مع الأساليب المعاصرة في مواجهة آفة الفساد قصد تهيئة المؤسسات الإعلامية الوطنية من أجل التصدي للحملات الإعلامية المغرضة والقضاء على الشائعات بشتى صورها.

- تكريس حرية الإعلام من أجل ضمان تأدية الرسالة الإعلامية بكل أمانة وثقة، إذ يتعين رفع الضغوطات الممارسة على المؤسسات الإعلامية والإعلاميين، وإلا أصبحت الرسالة الإعلامية في هذا المجال وسيلة للتستر عن الإحرام، وسبب من الأسباب الرئيسية في فقدان الأمن والوثام الاجتماعي باعتبارها سارت عكس الاتجاه المحدد لها.

- دعم التكامل بين الأجهزة الأمنية ووسائل الإعلام لترسيخ الوظيفة الاجتماعية للإعلام، وذلك عن طريق توطيد العلاقة بينهما والتخفيف من حدة التباين بينهما إلى درجة لا يعود الجهاز الأمني قيّدا على الإعلام ولا يصير الإعلام مصدر قلق وإرباك وتشويش على الجهاز الأمني.¹

لكن ما ينبغي الإشارة إليه أن المؤسسات الإعلامية يجب أن تتمتع باستقلاليتها عن أجهزة إنفاذ القانون في مجال مكافحة جريمة الفساد، فالاعتراف بضرورة وجود علاقة بينهما لا يعني بقاؤها وسيلة في يد هذه الأجهزة تستعملها كيفما شاءت ومتى شاءت، بل يجب أن تمارس رسالتها النبيلة بكل إخلاص وفق ما يملكه واجب إظهار الحقيقة.

تفعيل دور المجتمع المدني في الوقاية من الفساد ودعم استقرار النخبة الحاكمة

على الرغم من اعتبار أن أجهزة إنفاذ القانون في الدولة هي المختصة والمسؤولة في مجال مكافحة الفساد، إلا أنه ينبغي أن لا تقف هذه المهمة عند هذا الحد، فلا بد من إيجاد استراتيجية محكمة تؤدي إلى إشراك المجتمع من أجل تخفيض مؤشر الفساد الذي يعتبر دليلا معبرا عن قوة القانون وهيبته من خلال رقابة فعالة ومؤثرة.

من الواضح حاليا أن المجتمع المدني أصبح فاعلا محوريا في عمليات تحقيق التنمية ومحاصرة الفساد، وهذا ما إذا توفرت إرادة سياسية حقيقية لتطبيق النصوص القانونية، حيث يقع على عاتق مؤسسات الدولة واجب

¹ عديل أحمد الرشمان، دور برامج الإعلام الأمني التلفزيونية في الرقابة من الجريمة. دار جامعة نايف للنشر، المملكة العربية السعودية، 2015، ص

الإفصاح لمواطنيها عن كل ما تقوم به من سياسات وأعمال وتصرفات، ويقع على عاتق منظمات المجتمع المدني تحمل مسؤولياتها والقيام بالمهام الملقاة على عاتقها في إطار جو من الشفافية والمساءلة، وهو ما يعزز الدور التكاملي بين مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني في محاربة الفساد.¹

وعلى الرغم من حداثة وتجرته المحدودة فإن المجتمع المدني في الجزائر يستطيع أن يلعب دورا كبيرا في مكافحة الفساد في البلاد بشرط أن يكون مستقلا وبعيدا عن الضغوطات من جهة، وأن تتوفر له البيئة المناسبة للنشاط من جهة ثانية. وضرورة تطوير علاقته بمؤسسات الدولة بحيث لا يفهم أن تقوية مؤسسات المجتمع المدني واستقلالها سيكون على حساب إضعاف الدولة، ومن جهة ثالثة يجب أن يكون القائمين على منظمات المجتمع المدني من الكفاءات القادرة على بلورة أفكار صحيحة يمكن من خلالها التنسيق مع كل مؤسسات الدولة والقوى الأخرى، من أجل محاربة الفساد والحد من انتشاره.²

لذلك فإن نجاح استراتيجية مكافحة الفساد في الجزائر يتطلب جهود الدولة مع جهود منظمات المجتمع المدني المدني، لأن الفرضية القائلة بأن فشل استراتيجية مكافحة الفساد في الجزائر مردها انفراد الدولة في تبني هذه الاستراتيجية وعدم إشراكها للفواعل الاجتماعية الأخرى، وهي فرضية صحيحة وتظل قائمة لأن هناك العديد من الشواهد الحية في العالم التي تظهر النتائج الإيجابية والملموسة في مكافحة الفساد نتيجة العمل التكاملي بين مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني.³

وعلى هذا الأساس يمكن القول أنه لتصميم استراتيجيات أكثر فاعلية في محاصرة مشكلة الفساد في الجزائر يجب تفعيل دور منظمات المجتمع المدني من خلال محورين:

-محور التوعية: يقتضي ذلك تصميم برامج خاصة لتوضيح مضامين الفساد ومظاهره ومخاطره وآثاره وكيفية الوقاية منه ومكافحته، وتصميم برامج خاصة لآليات تلقي التقارير والبلاغات والشكاوي المتعلقة بجرائم الفساد.

-محور الرقابة: ويهدف إلى تطوير آليات الرقابة الوقائية عن طريق التعليق على بعض السياسات وتنبه الحكومة إلى مواطن الخطأ فيها وتطوير آليات الرقابة اللاحقة من خلال تشجيع عمليات التنفيذ الصحيحة للسياسات العامة.

وهو ما يعزز المساءلة الحكومية من طرف المجتمع المدني، والتي تؤدي دوما إلى الشفافية ومنها إلى تقليص حجم الفساد، ولذلك نبه البنك الدولي إلى أهمية محاربة الفساد للقضاء على الفقر والتخلف، ووضع ضمن أولويات استراتيجيته في مكافحة الفساد في العالم ضرورة خلق شراكة مع المجتمع المدني.⁴

¹ القانون 06-12، المؤرخ في 12 جانفي 2012، المتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية، العدد 33، ت الصدور: 15 جانفي 2012.

² سليم بلحاج، مكافحة الفساد في الجزائر: بين الواقع ومتطلبات المستقبل، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 05، العدد 03، 23-ماي 2023، ص 213.

³ سليم بلحاج، نفس المرجع، ص ص 213-214.

⁴ سليم بلحاج، نفس المرجع، ص ص 213-214.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال دراستنا لواقع مكافحة الفساد في الجزائر بعد الحراك الشعبي سنة 2019 الذي طالب بمكافحة الفساد ، يتضح لنا أن أداء مؤسسات مكافحة الفساد يبقى ضعيفا في مكافحة الفساد ويحتاج إلى التطوير، واتضح لنا ذلك من خلال دراستنا لدور المؤسسات الإدارية والقضائية المستحدثة في مكافحة الفساد، فلقد استحدثت المشرع الجزائري خلال التعديل الدستوري لسنة 2020 مؤسسات إدارية مثل الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته ، السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ، خلية الاستعلام المالي ، ومؤسسات رديعية مثل الديوان الوطني لقمع الفساد، وهيئات قضائية تتمثل في مجلس المحاسبة للوقاية من الفساد، كما أنشأ هيئة تتمثل في وسيط الجمهورية، وجعلها آليات في يد النخبة الحاكمة من أجل العمل على الوقاية ومكافحة الفساد، وذلك من خلال منحها صلاحيات تنظيمية وقانونية تدعم وتعزز عملية مكافحة الفساد.

إلا أنه أقل ما يمكن قوله أن استحداث هذه الهيئات والمؤسسات في الواقع عبارة عن نصوص قانونية ونظرية غير مطبقة على أرض الواقع،

- إذ رغم تمتع البرلمان بالعديد من الصلاحيات الدستورية في مجال مكافحة الفساد، إلا أن الواقع العملي يثبت بأن هذه الهيئة لا تزال لم ترق إلى الدور المنوط بها في هذا المجال، وذلك في ظل الهيمنة الواضحة للجهاز التنفيذي على باقي الأجهزة الأخرى. يبين لنا الوضع الحقيقي والواقع المزري لهذا البرلمان، وما يؤكد ضعفه كمؤسسة سياسية في محاربة الفساد هو أن يدوس البرلمان في حذ ذاته على القوانين، في حين كان ينبغي منه أن يكون هو الأولى بحمايتها، وذلك من خلال مخالفته حتى للقوانين التي يسنها في جلساته، حيث إذا كان من المفترض منه بصفته ممثلا للشعب وحامي لممتلكاته أن يحارب الفساد، نجده يرفض حتى فتح نقاش برلماني حول الفساد، رغم أن من مهامه الاستجواب والمساءلة.

- عن المؤسسات الإدارية والقضائية فإن عدم استقلاليتها ظاهر في الواقع إذ أنه لازالت مظاهر تدخل السلطة التنفيذية في قراراتها وصلاحياتها، رغم ان التعديل الدستوري يعطي صلاحيات لها بالاستقلالية وعدم التدخل في قراراتها، مما يعني أنها مؤسسات خاضعة للنخبة الحاكمة، وهي في يد النخبة الحاكمة تسيطر عليها وتوجهها بحسب رغباتها وأهدافها. وأنها عبارة عن مؤسسات شكلية تضمن من خلالها النخبة الحاكمة السير الهرمي للإدارات في الجزائر من جهة ومن جهة أخرى تستعملها كورقة لكسب شرعيتها وضمان استمرارها في السلطة.

- أما عن دور المجتمع المدني والأحزاب والاعلام في مكافحة الفساد، فيمكن القول أن المجتمع المدني يقوم بدور بارز في تقويض ظاهرة الفساد عبر مساهمته الفعالة في تحفيز ثقافة النزاهة وتعزيز المشاركة المدنية، كما يعكس دوره التزاما راسخا بمكافحة الفساد من خلال التفاعل مع الهيئات الحكومية والتشجيع على تبني سياسات استباقية تتجاوز الجوانب الوقائية، من خلال نشر الوعي بشكل شامل

بين جميع فئات المجتمع، ويستخدم لغة سهلة ومفهومة لتشجيع الوعي وتغيير السلوكيات نحو مواقف أكثر نزاهة، ويسهم تفعيل دور المجتمع المدني في تعزيز التعاون بين الحكومة وبينه، حيث يعملان كشركين أساسيين في الجهود من أجل مكافحة الفساد وتحقيق التحول الفعال نحو بيئة أكثر نزاهة في الجزائر. غير أن الواقع العملي لمشاركة المجتمع المدني في الوقاية و مكافحة الفساد في الجزائر مازال يعاني العديد من العراقيل والممارسات الزبونية وعدم الاستقلالية.

- أما عن دور قطاع التعليم العالي فقد ساهم بدوره في نشر ثقافة " جزائر بلا فساد" من خلال إدراج مواد جديدة في الجامعات والتي من شأنها تلقين الطلبة أسس ومبادئ مكافحة الفساد والوقاية منه.
- كما لعب الإعلام دورا كبيرا في تقليص حجم الفساد في الجزائر من خلال التوعية والتحسيس من جهة، ومن جهة أخرى نقل تفاصيل قضايا الفساد من أروقة المحاكم إلى الواقع، وإخراج موضوع الفساد السياسي من دائرة الممنوعات أو الطابوهات إلى مواضيع تثير النقاش بين السياسيين والإعلاميين عبر القنوات الفضائية وعبر وسائل التواصل الاجتماعي، حيث لعب دور الرقابة. إذ أصبحت فضح قضايا الفساد للرأي العام تُخضع السلطات لمعاقبة مرتكبيها ومتابعتهم بكل شفافية ونزاهة .

الخط التمهيدية

تأسيسا على ما سبق يمكن القول أنه بالرغم من التأطير القانوني والمؤسسي لمكافحة ظاهرة الفساد في الجزائر بعد حراك 2019، وعلى الرغم من الحملة الإعلامية الكبيرة ضد الفساد والمفسدين، وعلى الرغم من إشراك المجتمع المدني والأحزاب والجمعيات في مكافحة الفساد، إلا أن هذه الظاهرة لم تتراجع بل عرفت منحى تدرجي تصاعدي، وهو ما يعني أن ظاهرة الفساد هي تعبير واضح عن خلل كبير في المنظومة العامة للمجتمع الجزائري. لذلك فإن مكافحة الفساد لا تتم عبر التشريع القانوني أو الرقابة منه، بل يجب توظيف آليات أكثر فعالية تسهم في تكريس دولة القانون وإقرار مبدأ الفصل بين السلطات ووجود عدالة مستقلة، وبرلمان قوي، وصحافة مستقلة، مع تحسين المنظومة القانونية وتعزيز دور الرقابة، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وإن تحقيق هذه الأهداف مرهون دائما بمدى توفر لإرادة سياسية تسعى إلى تكريس مبادئ الحكم المؤسسي الصالح، وتوسيع دائرة الرشادة والعقلانية في رسم السياسات العامة وفي كل السلوكيات والتصرفات وعلى جميع المستويات.

وإن هذه الإرادة السياسية لكي تكون حقيقية تقتضي تجنيد الدولة لكافة أجهزتها وكل امكانياتها القانونية والأمنية، والإدارية، والقضائية، والإعلامية، والثقافية، وحتى الفنية لإنجاز هذا المشروع العظيم.

أما عن مكافحة الفساد كآلية لدعم شرعية النخبة الحاكمة في الجزائر، وعند تتبع مراحلها منذ الاستقلال إلى ما بعد الحراك، فإن البعض يرى النخب الحاكمة في الجزائر بأنها مجموعة من الأفراد المهيمنة والمسيطرة على عملية صنع القرار السياسي وتخطيط سياسات المجتمع بوجه عام، والبعض الآخر يراها بأنها هي التي تمارس السلطة بشكل شرعي أو غير شرعي تطالب بحقها في ممارستها أو تعتقد أن لها حق ممارستها على الجماعات الأخرى التي ترتبط بها، وتحكم صلاحيات هذه الجماعة، ومن خلال دراستنا للسلطات الثلاث ودورهم في مكافحة الفساد أثبتنا صحة الفرضية الأولى .

- فلقد رأينا أن البرلمان يرغم من أنه المسؤول عن سن القوانين إلا أنه أول المؤسسات التي لا تطبق القانون، ففي الاستجواب الكتابي والشفوي للأعضاء يتم رفض الرد على الاستجوابات المتعلقة بقضايا الفساد، كما أن معظم نصوص المواد المتعلقة بمكافحة الفساد غامضة.

- إضافة إلى عدم استقلالية السلطة القضائية في ممارسة مهامها ومعاقبة مرتكبي جرائم الفساد، التي هي من صلاحياتها، لكن الواقع نرى أن السلطة التنفيذية تُخضع السلطة القضائية للرقابة والمساءلة والمحاسبة ومنعها من قيامها بمهام منوط إليها كقضية تبيض الأموال والتجارة بالمخدرات لنجل الرئيس عبد المجيد تبون منذ 07 سنوات إلى اليوم لم تتم محاكمته.

- إن المؤسسات الإدارية والسياسية والقضائية المستحدثة في التعديل الدستوري سنة 2020 ولسنة 2022، المتمثلة في السلطة العليا للشفافية، والديوان المركزي لقمع الفساد، الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، مجلس المحاسبة، خلية الاستعلام المالي، وسيط الجمهورية. كلها تملك صلاحيات مكافحة الفساد ولكن فقط عبارة عن نصوص قانونية ونظرية خالية من التنفيذ على أرض الواقع، وهذا راجع لكون هذه المؤسسات تفتقد

للاستقلالية وكونها خاضعة للنخبة الحاكمة من جهة، ومن جهة أخرى عدم قدرت هذه المؤسسات المستحدثة على مكافحة الفساد هو العجز الموجود في تجسيد المهام المنوطة بها على أرض الواقع، وهو ما يثبت صحة الفرضية رقم 2.

وفي الأخير يمكن القول إن مكافحة الفساد في الجزائر ورغم الإطار القانوني الذي كفل للمؤسسات الإدارية والسياسية والقضائية والأحزاب السياسية والمجتمع المدني المساهمة في بلورتها إلا أنها لا تزال تعاني من اختلالات عديدة نظرا لغياب المشاركة والاتصال بين الفواعل السالفة الذكر، إضافة إلى التأثير السلبي للنخبة الحاكمة في بناء عملية مكافحة الفساد في الجزائر، حيث تتحكم في عملية مكافحة الفساد عدة محددات ومتغيرات سواء على مستوى البيئة الداخلية أو المحيط الخارجي لمؤسسات مكافحة الفساد في علاقتها وتفاعلها مع الدولة وبقية الفواعل المحلية التي تؤثر في صنع القرار المحلي.

فإشكالية مكافحة الفساد في الجزائر ليست إشكالية تقنية فقط، بل هي منظومة متكاملة تتفاعل فيها بيئة مؤسسات مكافحة الفساد مع محيطها السياسي، الاجتماعي، الثقافي، الاقتصادي والإداري، إذ أن هذه المتغيرات البيئية تؤثر بصفة كبيرة ومباشرة على أداء الفواعل لمكافحة الفساد، حيث أنه لا يمكن أن نتكلم عن نجاح برامج مكافحة الفساد في الجزائر في ظل نظام سياسي غير ديمقراطي يبحث عن شرعيته من خلال القمع والتسلط والديكتاتورية .

وبالتالي فتنفيذ عملية مكافحة الفساد في الجزائر يبقى متوقفا على مدى توفير بيئة ملائمة من جميع النواحي السياسية، اقتصادية، اجتماعية، إدارية، مع إشراك جميع الفواعل المحلية في صنع برامج مكافحة الفساد والوقاية منه.

التوصيات والاقتراحات

- على ضوء ما تم التوصل إليه، يمكن إدراج جملة من التوصيات والاقتراحات نلخص أهمها:
- تفعيل قوانين مكافحة الفساد عن طريق إصلاح حقيقي للعدالة وبناء دولة القانون ومتابعة المتورطين مهما كان نفوذهم.
- التعاون بين كل الفواعل مع أجهزة مكافحة الفساد لانتخاذ الاجراءات القانونية ضد الفساد.
- لكي تقوم مؤسسات مكافحة الفساد بمهامهم على أكمل وجه، ومن أجل التصدي لظاهرة الفساد، خاصة مع تطور التقنيات الحديثة وتنوع وسائل الإجرام وتطورها، ولضمان فعالية أكثر لعمل هذه المؤسسات وحب منحهم الاستقلالية في أداء مهامهم.
- منح الشخصية المعنوية والاستقلال المالي للديوان المركزي لقمع الفساد.
- تمكين الموظفين من التبليغ على الفساد مع ضرورة حماية المبلغين من مختلف أشكال الضغط الرهيب وعدم الإفصاح عن هويتهم.

- ضرورة تفعيل آلية التصريح بالامتلاكات لأنها الميكانيزم والطريقة الوحيدة التي بمقتضاها يمكن مكافحة جريمة الثراء غير المشروع.
- منح القضاء بنوعيه الإداري والجنائي الإمكانيات والحصانات اللازمة لأعضائه حتى يتمكن من القيام بعمله.
- استقلال القضاء في القضايا التي تتعلق بالفساد.
- منح السلطة والشفافية للهيئات التي تحارب الفساد بمختلف أنواعه وجعلها أدوات أكثر ردية.
- استحداث أساليب تقنية فيما يخص البحث والتحري.
- الاعتماد على نظام الرقمنة والتقنيات التكنولوجية الحديثة في محاربة الفساد، واعتماد مؤسسات مكافحة الفساد على هذه التكنولوجيا الحديثة والدعائم الالكترونية في تعقب المجرمين.
- وضع منصة رقمية تهتم بقضايا الفساد وتلقي الشكاوى المتعلقة بها.
- الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة التي نجحت في مكافحة الفساد إلى حد ما.

قائمة المراجع

Les Références

1/ القانون:

1. القانون 06-12، المؤرخ في 12 جانفي 2012، المتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية، العدد 33، ت الصدور: 15 جانفي 2012.
2. المرسوم الرئاسي 20-442، المؤرخ في 30 ديسمبر، المتعلق بإصدار التعديل الدستوري، العدد 82، الجريدة الرسمية، الصادرة في 30 ديسمبر 2020.
3. القانون 01-16، المؤرخ في 06 مارس 2016، الجريدة الرسمية، العدد 14، الصادرة في: 07 مارس 2016.
4. الأمر رقم 20-95 المؤرخ في 17 يوليو 1995، المتعلق بمجلس المحاسبة، الجريدة الرسمية، العدد 35، الصادرة في 17 يوليو 1995.

2/ الكتب:

1. السيد علي شتا، الفساد الإداري والمجتمع المستقبل. مكتب ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999.
2. بودي حسنين الحمادي، الفساد الإداري (لغة المصالح). الدار الجامعية، مصر، 2003.
3. برو فليب، علم الاجتماع السياسي. تر: عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، لبنان، 1998.
4. باتريك هـ أونيل، مبادئ علم السياسة المقارن. تر: باسل جبيلي، دار الفرقد للطباعة والنشر، سوريا، 2012.
5. ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة. دار مجدلاوي للنشر، الأردن، 2004.
6. حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية. مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1999.
7. فتوح عبد الله الشاذلي، الجرائم المضرة بالمصلحة العامة في القانون المصري. المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1991.
8. فارس بريزات، الجدور الاجتماعية لنضوب الشرعية السياسية في اليمن. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2011.
9. سعاد الشراوي، النظم السياسية في العالم المعاصر: تحديات وتحولات. دار النهضة العربية، مصر، 2002.
10. شيماء محي الدين، تداول السلطة والاستقرار السياسي في إفريقيا: دراسة حالي نيجيريا وموريتانيا. المكتب العربي للمعارف، مصر، 2014.
11. ثروت مكّي، التحبة السياسية والتغير الاجتماعي: تجربة مصر من 1956-1967. عالم الكتاب، مصر، 2005.
12. عبيدي الشافعي، قانون الوقاية من الفساد ومكافحته: النصوص التطبيقية، الاتفاقيات الدولية والبروتوكولات المكملة لها التي صادفت عليها الجزائر بتحفظ. دار الهدى، الجزائر، 2008.
13. عطا الله خليل، مدخل مقترح لمكافحة الفساد في العالم العربي. جامعة الدول العربية و المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2009.
14. عادل السن، آليات المال العام والحد من الفساد الإداري: آليات مكافحة الفساد والرشوة في الأجهزة الحكومية العربية. منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2010.
15. عديل أحمد الرشمان، دور برامج الإعلام الأمني التلفزيونية في الرقابة من الجريمة. دار جامعة نايف للنشر، المملكة العربية السعودية، 2015.
16. عصام أحمد البهجي، الشفافية وأثرها في مكافحة الفساد الإداري. دار الفكر الجامعي، مصر، 2014.

17. عزت حسين ، الجرائم الماسة بالزاهة بين الشريعة والقانون: دراسة مقارنة. الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1987.
18. عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود، الفساد والإصلاح. اتحاد كتاب العرب للنشر، سوريا، 2003.
19. عبد الرحمان أحمد هيجان، الفساد وأثره على الجهاز الحكومي. مركز الدراسات والبحوث، السعودية، 2010.
20. عامر الكبيسي، الفساد والعمولة تزامن لا توأمة. المكتب الجامعي الحديث، السعودية، 2005.
21. محمد محمود الدنيات، أثر الرشوة على النظام الاقتصادي والتنمية: الرشوة وخطورتها على المجتمع. المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، السعودية، 2000.
22. محمد بن صنيان، النخبة السعودية: دراسة في التحولات والاختناقات. ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2005.
23. محمد مصطفى سليمان، دور حكومة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري: دراسة مقارنة. دار الجامعة للنشر، مصر، 2009.
24. محمد جمال مظلوم ونشوة عبد المنعم، الفساد: الأسباب والتداعيات وطرق المعالجة. مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، د ب ن، 2000.
25. محمد الرضواني، النخبة السياسية من رفض الايديولوجيات إلى مصالحة الديمقراطية. مؤمنون بلا حدود للدراسات والتوزيع، د ب ن، 2017.
26. مجموعة مؤلفين أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، مكافحة الفساد. ج1، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
27. طارق محمود عبد السلام السالوس، التحليل الاقتصادي للفساد. دار النهضة العربية، مصر، 2005.
28. كريمة كمال، فساد الكبار: الرشاوى، العمولات، وهب المال العام. مطابع روز اليوسف الجديدة، 1996.
29. زغلول شلاطة أحمد وآخرون، النخب والانتقال الديمقراطي: التشكيل والمهام والأدوار. المركز العربي الديمقراطي للأبحاث ودراسة السياسات، لبنان، 2019.
30. ناصر عبيد، ظاهرة الفساد مقارنة سوسيولوجية اقتصادية. دار المدى، سوريا، 2002.

3/ الدراسات الغير منشورة:

1. بن عيسى رحال محمد الأمين وسايح جمال، آليات مكافحة الفساد في الوظيفة العامة. (مذكرة ماستر في الحقوق، تخصص: قانون معمق، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم، 2017).
2. براهيم عبد الرزاق، الآليات المستحدثة لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر. (أطروحة دكتوراه في القانون العام، تخصص: القانون العام الاقتصادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2021).
3. بكونش مليكة، جريمة الاختلاس في ظل قانون الوقاية من الفساد ومكافحته. (مذكرة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة وهران، 2013).
4. بوغازي عبد القادر، الأداء البرلماني في دول المغرب العربي. (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2015).

5. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكافحة الفساد: أطر دستورية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، "مركز العمليات الانتقالية الدستورية : المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2014.
6. حاحة عبد العالي، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، (أطروحة دكتوراه في الحقوق، تخصص: القانون العام، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2013).
7. مقدم آسية، تأثير الفساد المالي على شرعية النخب الحاكمة في الجزائر، (مذكرة ماستر في العلوم السياسية، تخصص: تنظيمات إدارية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2020).
8. مشري راضية ومقلاني مونة، الهيئات الوطنية لمكافحة الفساد في الجزائر، (الملتقى الوطني الأول حول: الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة قلمة، أيام 24-25 أفريل 2018).
9. رقيق عبد الله، النخبة السياسية وقيم المواطنة في الجزائر: دراسة ميدانية في ولاية الوادي، (أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، تخصص: علم اجتماع سياسي، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة تبة، 2021).
10. زاوي آية وبوقطينة أمينة، الآليات المستحدثة لمكافحة الفساد في الجزائر، (مذكرة ماستر في الحقوق، تخصص: قانون أعمال، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة برج بوعرييج، 2023).
11. ليلي سيدهم، دور النخبة الحاكمة في عملية التحو الديمقراطي بالجزائر 1989-2016، (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية، قسم العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2017).
12. لمياء بن دعاس، الجريمة المنظمة بين التشريع الجزائري والاتفاقيات الدولية، (مذكرة ماجستير في القانون، تخصص: قانون عام، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010).
13. لعجيني أشواق، الآليات المستحدثة لمكافحة الفساد في الجزائر، (مذكرة ماستر في القانون، تخصص: قانون عام، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أم البواقي، 2022).
14. هدي العبد، الإصلاح السياسي كآلية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، (أطروحة دكتوراه في القانون، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 3، 2013).

4/ المجالات :

1. أمينة علاق، نخبة أم نخب: قراءة في المفهوم، الأدوار والاشكاليات، مجلة العلوم الانسانية، العدد 28، جامعة قسنطينة، مارس 2017.
2. أحلام صارة مقدم وبن حوا مصطفى، 22 فبراير الحراك الشعبي في الجزائر (الأسباب والتحديات)، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، المجلد 02، العدد 06، 2019.
3. أحمد سويقات، مجلس المحاسبة كآلية أساسية دستورية للرقابة المالية في الجزائر، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 14، الجزائر، أكتوبر 2016.
4. بواب بن عامر وهنان مليكة، جديد رقابة المؤسسات الدستورية المختصة في الوقاية ومكافحة الفساد من خلال التعديل الدستوري 2020، مجلة دراسات في الوظيفة العامة، العدد 08، جوان 2021.

5. توفيق عبد الصادق، حركة 20 فبراير الاحتجاجية بالجزائر في ضوء نموذج التفسير، مجلة رهانات، العدد 31، 2019.
6. حمد بودراع، فشل ثورات الربيع العربي محاولة للفهم، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 04، 23 جانفي 2017.
7. جلطى منصور، النظام القانوني لوسط الجمهورية في التشريع الجزائري والمقارن، مجلة البحوث القانونية والسياسية، المجلد 02، العدد 14، جامعة سعيدة، 2020.
8. سليم بلحاج، مكافحة الفساد في الجزائر: بين الواقع ومتطلبات المستقبل، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 05، العدد 03، 23-ماي 2023.
9. قادة شهيدة، التجربة الجزائرية لمكافحة الفساد وفارقاتها: إطار قانوني ومؤسسي طموح يفتقد لآليات إنفاذه، مجلة مركز القانون ومكافحة الفساد، 2019.
10. قورمي حميدة، مدى فعالية مكافحة الفساد في الجزائر: الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد، الديوان الوطني لقمع الفساد، مجلة البيان لدراسات القانونية والسياسية، المجلد 07، العدد 01، جوان 2022.
11. قدة حبيبة وبسمة بويشظولة، آليات مكافحة الفساد ومدى فعاليتها في التشريع الجزائري، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 07، العدد 02، 13-05-2021.
12. قسوري فهيمة، دور خلية معالجة الاستعمال المالي في الوقاية من جرائم تبيض الأموال، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 06، العدد 17، 2020.
13. جمال منصور، دور الأحزاب في التنمية السياسية في العالم الثالث، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد 03، أفريل 2011.
14. محمد رضا علي العدل، الفساد الإداري في الدول النامية: بعض انعكاساته الاقتصادية، المجلة الجنائية القومية، المجلد 28، العدد 02، 1985.
15. مولود سعادة، النخبة والمجتمع: تجدد رهانات، مجلة الباحث الاجتماعي، عدد 95، جامعة باتنة، 10 سبتمبر 2010.
16. كريمة بلهوواري، النخبة الحاكمة في الجزائر بين النخبة والتغيير، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 08، أكتوبر 2015.
17. عائشة دويدي، الحراك الشعبي في الجزائر بين الطرح والمعالجة (احتجاجات 2019)، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 11، العدد 01، أفريل 2020.
18. عبد الكريم طالب، محاربة الفساد الإداري والمالي في الجزائر في ظل إنشاء السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، المجلد 03، العدد 02، 28-12-2020.
19. عثمان حردق، النظام القانوني للوقاية من الفساد ومكافحته، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 13، العدد 01، جامعة الوادي، 2013.
20. علي الدين هلال، النخبة السياسية بين مطرقة العولمة وسندان الديمقراطية، مجلة الديمقراطية، عدد 53، يناير 2014.

21. عبد الله كبار، النخبة الجامعية والمجتمع المدني في الجزائر: قراءة سوسيولوجية في جدلية الواقع والممارسة، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 11، جامعة ورقلة، 2013.
22. رمزي حوحو ولبنى دنش، الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد 05، جامعة بسكرة، 2021.
23. رياض الصيداوي، نهاية زمن بوتفليقة: صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر، مجلة المركز العربي للدراسات السياسية والاجتماعية، تونس، 2019.
24. زياد عريبة بن علي، الفساد: أشكاله، أسبابه، دوافعه وآثاره ومكافحته، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 16، ب ت ن.
25. نوري إدريس، المجتمع المدني الجزائري بعد الحراك: استقلالية أم خضوع أكبر لآليات الاحتواء والزبونية، مجلة مبادرة الإصلاح العربي، نيسان 2023.

5/ المواقع الالكترونية:

1. فضيل التهامي ومصطفى راجعي، الحراك الشعبي في الجزائر هل سيستمر؟، ت النشر: 2019/04/26، ت الاطلاع: 2025/03/05، على الموقع: <https://www.Raialyoum.com/index.php/>
2. فريد شراد، الأفغان من الحزب الحاكم إلى حزب تكسير العظام، ت النشر: 2019/10/08، ت الاطلاع: 2025/03/06، على الموقع: <https://www.awras.com>
3. جمال كرمي، التيار الحزب الحاكم في الجزائر، جريدة الوطن، ت الصدور: الأربعاء 16 أكتوبر 2019، ت الاطلاع: 2025/03/06، على الموقع: <https://alwatannews.net/ampArticle/850371>
4. نورة باشوش، بالأرقام والتفاصيل... الفساد يتراجع في الجزائر، مجلة الشروق، ت النشر 13-02-2024، ت الاطلاع: 2025-03-04، على الموقع: <https://www.echoroukonline.com/>

6/ الدراسات باللغة الأجنبية:

1. Gopal J. Yadav, "corruption in developing countries: causes and solutions", global blues and sustainable development, the emerging challengers for bureaucracy, technology and governance, international political science association, university of September 2005.
2. George Abed and Sanjeev Gupta, **the economics of corruption economic performance**, editors george Abed and Sanjeev Gupta, Washington Inf 2002.
3. Danielle Carter, **Sources of state legitimacy in contemporary south a theory of political goods**, centre for sociat science research, September 2011

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور مكافحة الفساد في دعم شرعية النخب الحاكمة في الجزائر بعد حراك 2019، حيث يعتبر طغيان ظاهرة الفساد في الجزائر وما نتج عنه من استبداد النظام وانحيار قيم العدالة وسيادة القانون وتدهور الوضع المعيشي للمجتمع الجزائري، وعدم وجود إرادة سياسية حقيقية لمحاربة الفساد والتهويض بدولة الحق والقانون، الأمر الذي دفع بالشعب إلى إعلان التمرد على النظام الفاسد، وذلك بإحداث انتفاضات وثورات سنة 2019 أين طالب بالتغيير واسترجاع السلطة من الأيدي الفاسدة وذلك بما يعرف بالحراك.

ونتيجة للأوضاع الراهنة من جهة، وسعي النخبة الحاكمة وراء الشرعية التي تعتبر من أبرز المسائل التي تؤثر على علاقة الدولة بالمجتمع، وتعبير عن مدى امتثال النظام السياسي للإجماع الشعبي، وذلك بتوفير اعتقاد وقناعة لدى المحكومين بجدارة النخبة السياسية الحاكمة باحتلال مركز السلطة السياسية، وعلى النظام الحاكم تكريس هذه القناعة الشعبية باستمرار، وهو ما سعت له النخبة الحاكمة بعد الحراك من خلال الاستجابة لمطالب الشعب بمحاربة ظاهرة الفساد، وقد تدخلت الإرادة السياسية للحد من هذه الظاهرة، وكأول خطوة قامت بها للمساهمة في الحد من الظاهرة استحداث مؤسسات وآليات جديدة في التعديل الدستوري لسنة 2020، حرصت من خلاله على تكثيف الآليات القانونية والمؤسسية نظرا لارتفاع قضايا الفساد.

الكلمات المفتاحية: الفساد، الشرعية، الحراك، النخب السياسية، النخبة الحاكمة.

Summary:

This study aims to highlight the role of combating corruption in supporting the legitimacy of the ruling elites in Algeria after the 2019 movement. The prevalence of corruption in Algeria, and the resulting authoritarian regime, the collapse of values of justice and the rule of law, the deterioration of the living conditions of Algerian society, and the lack of genuine political will to combat corruption and promote a state of law and justice, prompted the people to declare rebellion against the corrupt regime, sparking uprisings and revolutions in 2019, demanding change and the reclaiming of power from corrupt hands, a movement known as the Hirak.

As a result of the current situation, on the one hand, and the ruling elite's pursuit of legitimacy, which is one of the most prominent issues affecting the relationship between the state and society, and reflects the extent to which the political system complies with popular consensus, this is achieved through the belief and conviction among the governed that the ruling political elite is worthy of occupying the center of political power. The ruling regime must continually reinforce this popular conviction, which the ruling elite sought to achieve after the uprising by responding to popular demands to combat corruption. The political will has intervened to curb this phenomenon. As its first step to contribute to curbing the phenomenon, it introduced new institutions and mechanisms in the 2020 and 2022 constitutional amendments. Through these amendments, it sought to intensify legal and institutional mechanisms due to the rise in corruption cases.

Keywords: Corruption, legitimacy, movement, political elites, ruling elite.

Résumé :

Cette étude vise à mettre en évidence le rôle de la lutte contre la corruption dans le renforcement de la légitimité des élites dirigeantes en Algérie après le mouvement de 2019. La prévalence de la corruption en Algérie et le régime autoritaire qui en a résulté, l'effondrement des valeurs de justice et d'État de droit, la détérioration des conditions de vie de la société algérienne et l'absence de véritable volonté politique de lutter contre la corruption et de promouvoir un État de droit et de justice ont incité la population à se révolter contre le régime corrompu, déclenchant des soulèvements et des révolutions en 2019, exigeant le changement et la reprise du pouvoir des mains des corrompus, un mouvement connu sous le nom de Hirak. En raison de la situation actuelle, d'une part, et de la quête de légitimité de l'élite dirigeante, qui constitue l'un des enjeux majeurs affectant la relation entre l'État et la société et reflète la mesure dans laquelle le système politique se conforme au consensus populaire, cette quête se réalise grâce à la conviction des gouvernés que l'élite politique dirigeante est digne d'occuper le centre du pouvoir politique. Le régime au pouvoir doit continuellement renforcer cette conviction populaire, que l'élite dirigeante a cherché à conquérir après le soulèvement en répondant aux revendications populaires de lutte contre la corruption. La volonté politique est intervenue pour endiguer ce phénomène. Comme première mesure pour contribuer à l'endiguement du phénomène, elle a créé de nouvelles institutions et de nouveaux mécanismes dans l'amendement constitutionnel de 2020. Ce faisant, elle a cherché à renforcer les mécanismes juridiques et institutionnels face à la hausse des cas de corruption.

. **Mots-clés :** corruption, légitimité, soulèvement, élites politiques, élite dirigeante.